

الرقم التسلسلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة.



University Center SALHI Ahmed -Naama-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Institute Of Economic Sciences, Management and Commerce Sciences

Memory

Presented to obtain the diploma of Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي وبنكي

عنوان المذكرة:

محددات التضخم في الجزائر بعد جائحة كوفيد 2019

من طرف:

- عمر صدوق

- محمد غفاري

مذكرة مناقشة بتاريخ: 2024/06/24 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ د قاسمي سعاد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	رئيسا
02	أ د بولويز عبد الوفي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	مشرفا
03	د حلوزوفاء	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	مناقشا

2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة.
University center SALHI Ahmed -Naama-



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Institute Of Economic Sciences, Management and Commerce Sciences

Memory

Presented to obtain the diploma of Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

محددات التضخم في الجزائر بعد جائحة كوفيد 2019

من طرف:

- عمر صدوق

- محمد غفاري

مذكرة مناقشة بتاريخ: 2024/06/24 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ د قاسمي سعاد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	رئيسا
02	أ د بولويز عبد الوفي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	مشرقا
03	د حلوزوفاء	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	مناقشا

السنة الدراسية: 2024/2023

كلمة الشكر

الحمد لله والشكر لله على توفيقه التام لإتمام هذا البحث

نتوجه بالشكر الجزيل للبروفسور "بولويز عبد الوفي"

الذي أشرف على هذه الدراسة والذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة المعهد والأساتذة المشرفين

على تأطير مستوى ماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد
صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي إلى أعلى ما في حياتي إلى التي ضلت دعواتها تر افقني إلى من تشوقت
لرؤيتي على ما أنا عليه اليوم إلى من أغرقتني بحبها ورعايتها إلى من تعجز الكلمات والتعابير
عن شكرها

"أمي الغالية" وإلى زوجتي الغالية وأولادي وبناتي حفظهم الله وراعهم

إلى من تشرفت بحمل اسمه إلى رمز التضحية والعطاء إلى من تحمل المشاق لبلوغي هذه
الدرجة

"الوالد الكريم"

إلى من كانوا سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء وإلى جميع أفراد العائلة

محمد غفاري

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين

وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

إلى روح من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها،

ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي الحبيبة).

إلى والدي من كان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(أبي الموقر).

إلى أم أولادي وأبنائي وجميع إخوتي وأخواتي

وكل العائلة والأصدقاء

أهدي لكم هذا البحث

المخلص

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة التي أعقبت جائحة كورونا، وهي الممتدة ما بين 2020-2023، بدراسة العلاقة بين التضخم في الجزائر كمتغير تابع والتضخم المستورد وسعر الصرف الفعلي الاسمي وعرض النقود كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL).

وقد بينت الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم في الجزائر من ناحية وعرض النقود وسعر الصرف الفعلي الاسمي ومؤشر أسعار الواردات في الجزائر من جهة أخرى، حيث أن عرض النقود يمثل أحد المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر، مما يؤكد حقيقة أن التضخم في الجزائر يعتبر ظاهرة نقدية، إضافة إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الإنتاجية الضعيفة يؤدي إلى رفع مستوى التضخم من خلال انخفاض قيمة الدينار.

كما أن التضخم المستورد من خلال التضخم العالمي الذي أثر على معظم اقتصادات العالم بعد وباء كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعياته على أسعار المواد الأولية والسلع الاستهلاكية، يعتبر من الأسباب الخارجية لارتفاع الأسعار.

الكلمات المفتاحية: التضخم، مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر قيم وحدة السلع المستوردة، السياسة النقدية.

Abstract: This research aims to know the determinants of inflation in the Algerian economy during the period that followed The Corona pandemic, which extends between 2020-2023, by studying the relationship between inflation in Algeria as a dependent variable and imported inflation, the nominal effective exchange rate, and the money supply as independent variables, Using an autoregressive distributed lag (ARDL) model.

The study showed the existence of a cointegration relationship between inflation in Algeria on the one hand and the money supply, the nominal effective exchange rate, and the import price index in Algeria on the other hand, As the money supply represents one of the main determinants of inflation in Algeria, which confirms the fact that inflation in Algeria is considered a monetary phenomenon, in addition to the impact of exchange rate fluctuations on weak productive capacity.

It leads to an increase in the level of inflation through a decrease in the value of the dinar.

Also, the imported inflation through global inflation, which affected most of the world's economies after the Covid-19 epidemic and the Russian-Ukrainian war, and its repercussions on the prices of raw materials and consumer goods.

It is considered one of the external causes of high prices.

Keywords: Inflation, Consumer price index, Unit values index of imported goods, Politics Cash.

الفهرس

الفهرس:

VII	الشكر
VII	الاهداء
VII	الملخص
VII	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
49 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم ومحدداتها
4	المبحث الأول: مدخل إلى أدبيات ظاهرة التضخم
4	المطلب الأول: ماهية التضخم
15	المطلب الثاني: مؤشرات التضخم وآليات قياسه
19	المطلب الثالث: آليات وسياسات معالجة التضخم
20	المبحث الثاني: محددات التضخم في ظل الفكر الاقتصادي:
20	المطلب الأول: محددات التضخم في ظل الفكر الكلاسيكي.
24	المطلب الثاني: محددات التضخم في ظل الفكر الكينزي.
27	المطلب الثالث: محددات التضخم لدى النقديين الجدد (مدرسة شيكاغو)
28	المطلب الرابع: التضخم في ظل مدرسة التوقعات العقلانية (الرشيدة)
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة:
30	الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين المعروض النقدي (M2) ومعدلات التضخم

34	الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين صرف الدينار ومعدل التضخم
36	الدراسات التي تطرقت إلى التضخم المستورد وأثره على معدل التضخم
49	خلاصة الفصل الأول
61-50	الفصل الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر
51	المبحث الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر.
51	المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحديد متغيرات الدراسة.
51	أولا- الاختبارات الإحصائية والقياسية المستعملة + البرنامج المستعمل.
53	ثانيا- تحديد المتغيرات وبناء نموذج الدراسة.
54	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها:
54	أولا- عرض النتائج (جداول ومنحنيات ...)
59	ثانيا- مناقشة النتائج.
60	خاتمة الفصل الثاني
63	خاتمة عامة
66	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	تطور معدل التضخم (2000 – 2023)	01
44	تطور الكتلة النقدية (2000- 2022)	02
47	تطور واردات الجزائر (2000-2022)	03
50	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF و PP	04
53	نتائج اختبار الحدود	05
54	نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM	06
56	نتائج اختبار Breusch-Godfrey (اختبار LM)	07
57	نتائج اختبار ثبات التباين للبوآقي Heteroskedasticity	08

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل البياني
8	مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب	01
38	تطور معدل التضخم في الجزائر (2019-2000)	02
39	تطور معدل إجمالي التضخم في الجزائر (2022-2019)	03
42	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2019-2000)	04
43	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2022-2019)	05
45	محددات التضخم سنة 2021	06
46	درجة تأخير نموذج ARDL	07
50	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB):	08
51	نتائج اختبار CUSUM	09
52	نتائج اختبار CUSUMSQ	10

المقدمة

تُعدُّ ظاهرة التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء وإن اختلفت أسبابها وآثارها في كل منهما.

كما يتأثر التضخم بعوامل داخلية وخارجية تختلف من دولة لأخرى وفقاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي.

وقد تأثر الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة بمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية تسببت في ارتفاع معدلات التضخم، أهمها تداعيات جائحة كورونا وارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الامداد بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية.

وقد يؤدي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلى خفض قيمة عملة الدينار الجزائري وإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل متفاوت، مما يخلق ضغوطاً اجتماعية لأفراد المجتمع ويهدد استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، فالزيادة المستمرة في الأسعار تلهم الأجور والأرباح، وتقضي على الحافز للاستثمار، وتعيق برامج التنمية،

لذلك ينعكس التأثير الاقتصادي والاجتماعي للتضخم على المستوى المعيشي للأفراد، حيث يخلق معاناة الطبقات المتوسطة والفقيرة، وخاصة ذات الدخل المحدود والدخل الثابت من خلال عدم عدالة توزيع المداخيل وتدهور القدرة الشرائية.

إن وجوب المراقبة الدائمة للظاهرة التضخمية يعتبر أولوية جوهرية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أن تحديد العوامل المحددة للتضخم يعتبر قاعدة أساسية لرسم السياسات الاقتصادية.

اشكالية الدراسة

في ضوء ما سبق تتجلى الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما هي محددات التضخم في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19 خلال الفترة 2019 - 2023؟

وللإجابة على هذه الإشكالية كان لا بد من تفريعها إلى أسئلة جزئية كما يلي:

1. ما هي أسباب ومصادر التضخم وكيف يتم قياسه؟
2. هل يمكن اعتبار التضخم المستورد المحدد الوحيد والأساسي في تفسير التضخم في الجزائر؟
3. هل التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية بحتة أو مشكل هيكلية يستدعي تغيير المنظومة الاقتصادية والنقدية ككل؟
4. كيف أثرت الأزمة الصحية لجائحة كورونا على مستوى الأسعار في الجزائر وهل استطاعت السلطات النقدية الحد من آثار الجائحة على معدل التضخم؟
5. هل يمكن للسلطات النقدية توظيف آلياتها بشكل يضمن التحكم في معدلات التضخم؟

فرضيات الدراسة: يتأثر معدل التضخم في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الكتلة النقدية، التضخم المستورد، سعر الصرف
أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع انطلاقاً من الدوافع الذاتية المتمثلة في التعرف على محددات ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري وخصائصها والميول للبحث في المواضيع الاقتصادية الكلية ومن الدوافع الموضوعية نذكر:

- مستويات التضخم المرتفعة التي يعرفها الاقتصاد الوطني خصوصاً بعد سنة 2021، ما تطلب البحث في أسبابه وآثاره؛
- محاولة إبراز أثر الأزمة الصحية كوفيد 19 على الجانب المتعلق بارتفاع الأسعار
- القيمة العلمية التي يتميز بها البحث كونه بحث اقتصادي
- قلة الدراسات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر بعد جائحة كورونا.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية الظاهرة في الاقتصاد المحلي حيث يعد استقرار الأسعار أهم ما يبحث عنه صناع السياسة الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاستقرار من خلال تحديد العوامل النقدية التي تساهم في ارتفاع معدل التضخم والاختلالات المسببة للضغوط التضخمية في الجزائر بشكل يخول للسياسة الاقتصادية توظيف أدواتها بالشكل المطلوب للتخفيف من حدة هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي قصد الاستعانة بها
- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار.
- تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في السيرورة التضخمية في الجزائر
- أدوات السياسة المالية والنقدية الرشيدة في القضاء على هذا المشكل
- تحليل مدى تأثير مستوى الأسعار بجائحة كورونا وأزمة التوقف التام للنشاط الاقتصادي.

حدود ومكان الدراسة

تهتم الدراسة بدولة الجزائر وتحليل التضخم فيها وتم تحديد فترة الدراسة من سنة 2020 إلى سنة 2023، مع عرض تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة التي سبقت الجائحة من سنة 2000 إلى 2020 قصد الإلمام بجوانب الموضوع ومعرفة تأثير مستويات التضخم بالأزمات المالية (2008) والنفطية (2014) والصحية (2020).

صعوبات الدراسة:

- التضخم ظاهرة موسعة جداً ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبها.

- عدد سنوات قيد الدراسة والتي تلت الازمة الصحية كوفيد 19.
- هيكل الدراسة حاولنا خلال هذه المذكرة تناول العناصر المهمة في الموضوع بالطريقة التالية:
- الفصل الأول: يركز على دراسة ماهية التضخم حسب المدارس الاقتصادية وكذلك محددات التضخم في النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة
- الفصل الثاني: وفيه تطور التضخم في الجزائر خلال فترة 2000 – 2019 و الدراسة القياسية خلال فترة 2020 - 2023 التي تدرس العلاقة بين التضخم في الجزائر كمتغير تابع والتضخم المستورد وسعر الصرف الفعلي الاسمي وعرض النقود كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL).

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم ومحدداتها

المبحث الأول: مدخل إلى أدبيات ظاهرة التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العالمية، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك فهي تحظى باهتمام دقيق عند رسم السياسات الكلية والجزئية، كونها مؤشرا هام على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولحجم الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج منها على هذين المستويين، إلا أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، ومرتبطة بعدة متغيرات اقتصادية باتجاهات متعاكسة. وفي هذا الجانب سنلقي الضوء على أهم المفاهيم الأساسية، التحاليل والنظرية لظاهرة التضخم؛ فيما يخص مفهومها، أسبابها، آثارها، أنواعها، توجهات الفكر الاقتصادي حولها، والسياسات النقدية والمالية في استهدافها

المطلب الأول: ماهية التضخم

المحور الأول: مفهوم التضخم وأسبابه

يعتبر التضخم من أهم الموضوعات التي شغلت حيزا كبيرا من الأبحاث من طرف المحللين والمفكرين ولا يوجد مفهوم موحد عند علماء المالية والاقتصاد، حيث الاختلاف في المقصود منه والزمن الذي حل فيه.

1- تعريف التضخم: (- بلقاسم بلقاضي، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة بومرداس (2013)

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمنتاقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

أ. التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم حيث يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة، فحسب المدرسة النقدية التضخم يعني " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية، ومن بين العلماء الاقتصاديين الذي بنى تعريفه وتحليله لظاهرة التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة:

يعرف بيرو التضخم: " بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات".

ويعرف فيمن التضخم: " بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج " أو " هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل".

ب. التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم أصحاب هذا المعيار يعرفون التضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها ارتفاعات الأسعار، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين لدينا:

روبنسن يعرف التضخم بأنه " ارتفاع غير منتظم للأسعار"،

ويعرفه مارشال بأنه " ارتفاع الأسعار"،

بينما يعرفه فلامان بأنه "حركة الارتفاع العام للأسعار"،

أما كلوزو فيقول أنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع".

ولقد شارك كثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع، ومن بين هؤلاء كاردينير أكلي حيث قال بأنه " الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار.

مما سبق يمكن تعريف التضخم من خلال أسبابه كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي، الارتفاع في النفقات، كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار.

2. أسباب التضخم : (-هتبات السعيد، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990 2020، جامعة ورقلة 2021)

من خلال التطرق لمفهوم التضخم توسمت لنا الجوانب الجوهرية للظاهرة في كونها مركبة من عدة متغيرات اقتصادية فيما بينها، إضافة لكونها ناتجة عن اختلال في العالقات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يظهر أهمية هذه الظاهرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك كانت لدراسة وتحليل أسباب التضخم من الأهمية حتى ظهرت في شكل نظريات من طرف أهم المفكرين الاقتصاديين على مر الأزمنة، إلا أن التباين بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة، أدى الى تباين في تحديد الأسباب الحقيقية للظاهرة، في هذا الجانب سنلخص التحليل النظري للاختلالات التي ينتج عنها الظاهرة التضخمية حسب مراحل تطور الفكر الاقتصادي.

1_ حسب نظريات جذب الطلب :

هناك عدة اتجاهات نظرية ترجع زيادة المستوى العام للأسعار الى زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي المعروض منها، إلا أنها تختلف في الأسباب المؤدية الى هذه الزيادات في الطلب الكلي، ومن بين هذه الاتجاهات: النظرية الكلاسيكية، الكينزية، النظرية النقدية المعاصرة.

أ_ حسب نظرية كمية النقود الكلاسيكية:

يرجعون زيادة الطلب الكلي كسبب للتضخم؛ على أنه ظاهرة نقدية بحثة، سببها زيادة في كمية النقود. واستنادا الى وجهة النظر النقدية الكلاسيكية، أن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، دون أن يصاحبها زيادة في الناتج العام؛ تنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ب_ حسب النظرية الكينزية:

عندما يكون الطلب أكبر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أو قريب منه، يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ بمعنى أنه إذا كانت الطاقات الإنتاجية قد قاربت أقصى حد في تشغيلها، فإن الزيادة في الطلب الكلي لا يمكن أن تحدث زيادة في الإنتاج، وعليه ينعكس في فائض الطلب على حساب الناتج، يؤدي الى احداث ضغوط تضخمية. وتفسر المدرسة زيادة الطلب الكلي في عدة أوجه:

- زيادة الانفاق الكلي من إنفاق استهلاكي، استثماري أو حكومي،
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي الى زيادة الانفاق الكلي،
- زيادة العرض النقدي الذي يتسبب في زيادة الانفاق الكلي، وهنا تتقاطع المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية. ويمكن أن يحدث التضخم في الطلب حتى مع زيادة في الإنتاج، وذلك في حالة زيادة الانفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات، مما يبين أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي في كبح ارتفاع الأسعار، وهذا ما يوافق النظرية المعاصرة لكمية النقود، كما يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي أفراد المجتمع على ظاهرة الاكتناز؛ أو إذا ارتفعت الأجور، ويظهر بذلك طلب إضافي في سوق المنتجات، ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية؛ يرتفع بذلك سعر الفائدة ويزيد السعر الجديد للإنتاج.

تلخيصا لما سبق أن التضخم في الطلب يرجع الى التوسع النقدي حسب معظم أفكار المدرسة النقدية الكلاسيكية والمعاصرة، أما كينز فيفسره بالدرجة الأولى الى فائض الانفاق الكلي على الإنتاج الكلي.

2_ حسب نظرية انخفاض العرض الكلي:

إن النظريات المذكورة في العنصر السابق التي تؤكد على جانب الزيادة في الطلب الكلي، لم تكف لتفسير التضخم في كل الحالات، خاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد سنة 1957 لذلك رافق تطورها في

المقابل نظريات تؤكد على جانب انخفاض العرض الكلي كمصدر للتضخم، ويعتبر الاقتصادي جيمس دوزنبري (James Duesenberry 1918-2009) من أشهر من أشار الى هذا الجانب، بمقالته الشهيرة " ديناميكية التضخم سنة 1950"، وقد بدأ الاهتمام بتحليل جانب العرض من خلال بروز تأثير المنتجين في تحديد الأسعار، وضغوط نقابات العمال في تحديد الأجور وعروض العمل، خاصة في ظروف سوق احتكارية، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف، يقابله انخفاض مرونة الطلب على عنصر العمل. ومن بين العوامل الدافعة الى العجز في العرض الكلي:

- التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، يجعل الجهاز الإنتاجي يعجز عن تغطية العرض المتناقص؛
- الاختناقات الكبيرة في انتاج السلع الاستهلاكية والصناعية، خاصة في الدول النامية، بسبب ضعف هياكل الإنتاج والبنية التحتية الأساسية، من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها من مشاكل التسيير؛ مما يؤدي الى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- عدم تغطية العملية الإنتاجية من اليد العاملة المختصة وكذلك المواد الأولية والسلع الإنتاجية؛
- الاستخدام غير العقلاني لرؤوس الأموال، وانخفاض انتاجيتها بسبب الاستهلاك المتزايد؛ إذ يؤثر هذا سلبا على المعروض من السلع، مما يخلق فجوة بين هذا الأخير والطلب الكلي؛ -
- عجز المشاريع الإنتاجية لأسباب فنية، وكذلك الظروف الطارئة العرضية غير المتوقعة، مثل الحروب، الأزمات والأوبئة، كوباء covid19 الذي استفحل في دول العالم نهاية 2019 وسنة 2020 خاصة؛ التي من شأنها أن تحول دون الإنتاج أو استيراد المواد الأولية.

3_ حسب تضخم التكاليف الإنتاجية:

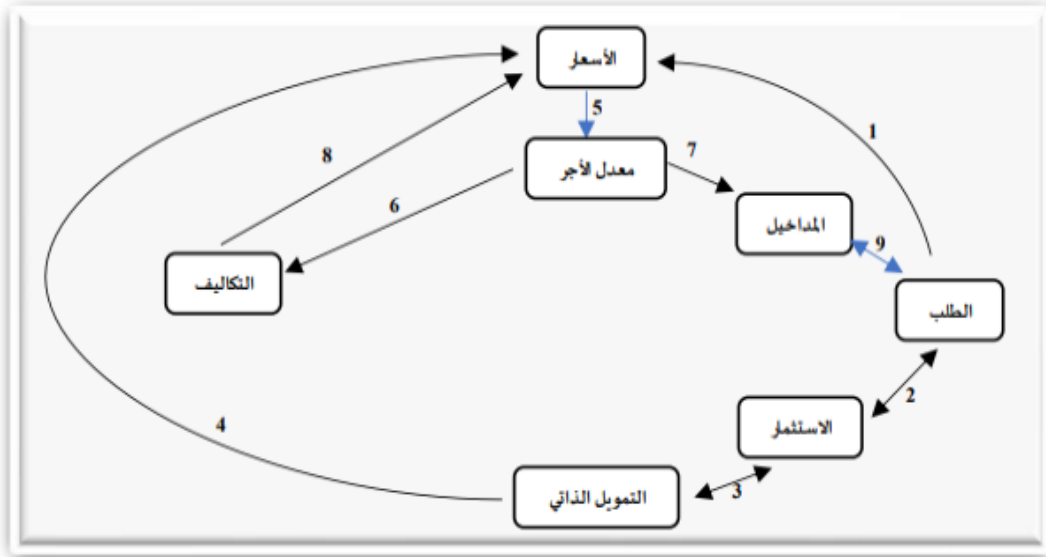
يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة؛ والعكس صحيح، وترتفع تكاليف الإنتاج عادة نتيجة لأسباب عديدة، كارتفاع أجور العمال بمعدلات تفوق الزيادة في انتاجيتهم، أو نتيجة الارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في العملية الإنتاجية، تبعاً لارتفاع أسعارها في الخارج، أو انخفاض قيمة العملة المحلية.

ومن بين الظروف المساعدة على تضخم التكاليف توفر قوة احتكارية لأسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، لها الاستطاعة بالتحكم بأسعار منتجاتها، لذلك أطلق على هذه الدوافع " بالنظرية الاحتكارية في تفسير التضخم". وبطرح آخر فإن تضخم التكاليف هو عبارة عن زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. أي زيادة التكلفة الوحيدة للإنتاج، وبدرجة أهم نتيجة الزيادة في الأجور.

وترجع الزيادة في الأجور في الغالب نتيجة ضغوط نقابات العمال، خاصة في حالة عجز عروض العمل في تغطية طلب التشغيل، أو كانت الطاقات الإنتاجية في حالة تشبع، ويؤدي ذلك الى زيادة المؤسسات أسعار سلعها وخدماتها لحماية هوامش أرباحها، وبالتالي ترتفع تكاليف المعيشة من جديد على العمال بصفتهم مستهلكين لهذه السلع، فيعيدون الضغط من جديد على الأجور، وهذا ما يسمى لولبية الأسعار والأجور التي تمثل جوهر تضخم التكاليف وقد عانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع بين الأجور والأرباح في الفترة 1960-1985، حيث أن المستثمرين حددوا أرباحاً لا يمكن التنازل عليها، وحددت نقابات العمل أجوراً معينة، مما أدى الى خروج مظاهرات واضرابات، وارتفعت الأسعار الى أن وصلت نسب الزيادة الى حدود 15% في أمريكا وبريطانيا، وتجدر

الإشارة هنا الى أنه لدى الاقتصاديات التي في طريق النمو يوجد تداخل بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف، نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب



المرجع: ب. برينيه و إ.سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989: ص 302

إن الزيادة في الأجور أو الأرباح تزيد في الواقع دخل الوحدات الاقتصادية، وتزيد بذلك الطلب على السلع والخدمات للاستهلاك والاستثمار؛ على العكس من ذلك، لا يمكن لزيادة الطلب أن تكون بدون تأثير على تكاليف الإنتاج.

في حالة وجود فائض في الطلب ترتفع الأسعار (الاتجاه 1 في الشكل)، وهذا الفائض يؤدي من جهة أخرى الى تشجيع المشاريع الاستثمارية، التي تزيد من تمويلها الذاتي، مما يخلق ضغط على الأسعار بالارتفاع (4)، ينعكس هذا الارتفاع في شكل زيادة على الأجور، التي تتسبب في: أولاً في ارتفاع التكاليف (6)، الذي يزيد من التضخم (8)، أو ثانياً من زيادة المدخلات الذي يزيد من الطلب (9) مما يغذي من جديد ارتفاع الأسعار (1)

4_ التضخم المستورد:

يعرف هذا التضخم على أنه ذلك الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، وتزيد حدة هذا النوع أكثر في الدول النامية، خاصة لما كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً على الخارج، فيستورد التضخم تبعاً للدول المصدرة وقد يرتبط استيراد التضخم بعوامل وقنوات خارجية نختصرها في ثلاث:

أ. ارتفاع التكاليف للسلع المستوردة: عندما يزيد سعر المواد الأولية المستوردة، نصف المصنعة، سلع التجهيز، الاستهلاك، حيث أن الزيادة في تكاليف الإنتاج تعكسها بصورة آلية الزيادة في أسعار البيع الداخلية.

ب. قناة السيولة: من خلال تدفق للعملة الأجنبية الذي يزيد من السيولة للاقتصاد، وينعكس في زيادة في المستوى العام للأسعار، ويوافق هذا الطرح النظرية الكمية للنقود، وقد يكون مصدر هذا التدفق الفائض في ميزان المدفوعات الجاري والحركات الذاتية لرؤوس الأموال، نتيجة الفروقات في معدلات الفائدة بين الأسواق المالية وتوقعات إعادة تقييم العملة الوطنية.

ج. قناة الدخل: أكد على الطرح الاقتصادي Mercillon Henri كمصدر خارجي للتضخم، مع التكاليف الخارجية، من حيث أنه عند زيادة في الطلب الخارجي، يخلق فائض في ميزان المدفوعات، وبزيادة فائض الصادرات ومن ثم الدخل الوطني، والطلب الكلي الداخلي في مرحلة الاستخدام الكامل، فيسبب هذا الفائض في الطلب ضغوط تضخمية.

5_ التضخم الهيكلي (النظرية الهيكلية): (- أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط 2011)

يستمد مصطلح "الهيكلية" من مدرسة أمريكا اللاتينية في الاقتصاد، التي تشكلت في الفترة (1945-1960)، والمتأثرة بدورها بالمدارس الهيكلية الفرنسية في الأنثروبولوجيا (علم دراسة المجتمعات)، والفلسفة وبشكل خاص من إسهامات "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية" التابعة للأمم المتحدة وهي اللجنة التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتعويض دول أمريكا اللاتينية عن إهمالها من منافع مشروع مارشال ومن أهم الاقتصاديين الرواد الذين ارتبطت الأفكار الاقتصادية الهيكلية بأسمائهم هو راؤول بريش أول أمين تنفيذي للجنة، وأول رئيس المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). وكذلك دوس سانتوس، ومارو ماريني ممن اهتموا بنظريات التبعية والاقتصادات المتخلفة، وحاليا لانس تايلور في كتاباته حول النظرية الاقتصادية الهيكلية للدول النامية.

نشر بحثين مُستقلين لكلاً من الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريش 1901 – 1986 (Raúl Prebisch) رئيس مدرسة الوكالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ECLA (United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean)، والاقتصادي الألماني هانس سينجر 1910 – 2006 (Hans Singer) "تلميذ كينز" بجامعة كامبريدج والمدير الاقتصادي بمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO)، فيما يُعرف بأطروحة سينجر بريش (Prebisch–Singer thesis) أو نظرية "التبعية الكلاسيكية" (Classical dependency theory)، حيث لاحظ كلاهما أن معدلات التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية تدهورت مع مرور الزمن، اعتبر راؤول بريش أن التجارة الدولية بين دول المركز والأطراف تعمل على تعطيل التنمية الصناعية في المحيط لصالح المركز (CORE)، وذلك بدفع دول المحيط (Periphery) في التخصص في إنتاج

المواد الأولية وتصديرها بأثمان قليلة لدول المركز ثم مقايضتها بالمواد المصنعة بالمركز بأثمان باهظة مما يعمل على تواصل تدفق المنافع من المحيط للمركز والذي يؤدي في النهاية إلى التخلف الاقتصادي بدول المحيط ، وقد اقترح بريش سياسة تصنيع احلال الواردات.

التضخم الهيكلي وفقا للمدرسة الهيكلية لا يعود إلى أسباب نقدية، بل إلى أسباب هيكلية تتلخص في ثلاثة أسباب رئيسية:

أ. عدم مرونة عرض السلع الغذائية

ب. نقاط الاختناق بالعملة الاجنبية

ت. القيود المالية.

ويعود السبب الأول لزيادة الطلب على السلع الزراعية بفعل التحضر والتصنيع وعدم مرونة القطاع الزراعي.

أما السبب الثاني، فيعود إلى عدم كفاية متحصلات العملة الأجنبية عوائد الصادرات لتغطية احتياجات الواردات المتزايدة بفعل مشروعات التنمية وارتفاع معدل النمو السكاني.

إن اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة سوف لن يحل المشكلة بل سيفاقمها بفعل ارتفاع حصة المداخيل الأولية المستوردة إلى إجمالي المداخيل.

في حين يهتم السبب الثالث، القيود أو العجز المالي الداخلي، بعدم كفاية الحصيلة الضريبية لتمويل مشروعات البنية الأساسية، والتحضر والتصنيع التي تتبناها الحكومة أثناء المراحل الأولى من التنمية. وعادة ما يحتاج إصلاح النظام الضريبي بهدف تعظيم العوائد لفترة طويلة، وذلك لأسباب هيكلية مرتبطة بالإدارة الضريبية والفساد.

وبالإضافة إلى هذه الاسباب الثلاث، يشار أيضا إلى نقاط اختناق أخرى تتسبب في التضخم الهيكلي منها: مشاكل النقل وموارد الطاقة والتسهيلات الائتمانية، وتسهيلات الصيانة.

تذهب كذلك هذه النظرية الى أنه من بين أسباب التضخم هو التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني، ويقصد بالهيكل الاقتصادي مجموعة العلاقات الاقتصادية الثابتة والمتغيرة التي تمتد من خلال المكان والزمن بين القطاعات، المناطق والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج والتوزيع للموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

3- أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدة للتضخم تبعا لعدد من المعايير نذكر منه:

(- د.بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر ، ، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2013)

3-1 دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار: إذا كانت الدولة تشرف على تسعير المنتجات في الاقتصاد الوطني، فإننا لا نجد في أغلب الأحيان ارتفاعا جامحا في الأسعار، على الرغم من إمكان وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم بناء على هذا المعيار:

أ- التضخم المكبوت (الكامن): وهو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها، فقد لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة أو تدخلها في النظام التسعير، حيث تفرض الدولة نظاما معيناً من التسعير يعتمد على التسعير الإجمالي أو نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية أو استخدام نظام التراخيص الحكومية. وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة عامة تشمل كافة أنواع السلع، أو مقتصرة على بعضها، كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية.

ويؤدي استخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق استقرار نقدي مؤقت، ولكنه نادرا ما يمنع أسعار السلع، إذ غالبا ما يعبر التضخم المكبوت عن نفسه في ظهور السوق السوداء.

ب التضخم الظاهر (المكشوف) وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة ما لم يتحقق التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والمعروض منها، وذلك عندما لا تتدخل السلطات الاقتصادية لوقف هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مماثل في معدلات الأجور وتكاليف عوامل الإنتاج الأخرى.

3-2 حسب مدى حدة التضخم.

وهنا يمكن التمييز بين عدة أنواع من التضخم:

أ - التضخم الجامح (المفرط): ويعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثره ضررا بالاقتصاد الوطني، والتضخم الجامح هو عبارة عن ارتفاع حاد ومنتالي في الأسعار تصل فيها إلى حدود 050 او 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك، حيث يؤدي إلى تضائل القيمة الشرائية لوحدة النقد بصورة مدمرة، مما يدفع الأفراد للتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة.

وغالبا ما ينتهي هذا النوع من التضخم بالإطاحة بالنظام النقدي، حيث يهرب الأفراد من التعامل بالعملة الوطنية كوسيط في التبادل، وينتهي الأمر بإحلال نظام نقدي جديد للعملة يعيد لها قولها واستقرارها، وقد شهد العالم العديد من هذه التجارب منها على سبيل المثال التضخم الجامح الذي عصف بألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى في عام 1923م، وأدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار والإطاحة فيما بعد بالنظام النقدي القائم، واستبدال عملة جديدة بالعملة القديمة، مارك جديد

بالمارك القديم، حيث تم وضع مارك جديد لكل مليون مارك قديم، كما حدث هذا النوع من التضخم في اليونان سنة 1984م، حيث ارتفعت الأسعار بمقدار 25000 مرة عما كانت عليه عام 1939م، وارتفعت الأسعار في اليابان بمقدار 11000 مرة خلال نفس الفترة.

وينشأ التضخم الجامح نتيجة للتوسع غير الطبيعي في إصدار النقد، أو نتيجة للتغير في التوقعات أو للنقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات كما في حالات الحرب.

ب التضخم الدائم المتسلق أو الزاحف: وهو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه بمعدلات أقل من مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامع، حيث يحدث هذا النوع حتى خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة، حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبياً، كما تكون آثاره أقل خطورة نسبياً على الاقتصاد القومي ويسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع من التضخم.

ج التضخم الماشي: عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنوياً، حيث يجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

د) التضخم الراكض هذا النوع من التضخم تكون فيه نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من التضخم الماشي، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974، 1979، 1993م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على الترتيب.

3 - 3 حسب طبيعة القطاع الاقتصادي.

تنوع الاتجاهات التضخمية يتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، لذلك يمكن تقسيم التضخم من حيث طبيعة الاقتصاد إلى:

أ - التضخم السلعي: وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية ويقود إلى أرباح قدرية (الفرق ما بين الأرباح العادية والأرباح المتحققة فعلاً في صناعات مواد الاستهلاك).

ب التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار وينتج عنه أرباح قدرية في صناعات إنتاج سلع التكوين الرأسمالي.

ويجمع كبير ما بين نوعي التضخم السابقين فيما يسمى بالتضخم الربحي وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار.

كما يشير كثير إلى نوعين من التضخم هما التضخم الجزئي والتضخم الكلي، ويظهر التضخم الجزئي قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل كما في فترات الانتعاش، ويظهر التضخم الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، إذ تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج مساوية للصفر، بحيث أن أي زيادة في كمية النقد ترفع معدلات الأسعار.

3-4 طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية.

أ - التضخم المستورد: وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة.

ب- التضخم المصدر: ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية، ويظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني إلى دول العالم المختلفة طلباً للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها، لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجدداً في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر أيضاً على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار، كون الدولار الأمريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

3-5 بناءاً على مصدر الضغط التضخمي.

ويمكن تقسيم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين:

أ) تضخم ناتج عن الطلب ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما يكون عرض هذه السلع والخدمات محدوداً، ويقود ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يدفع العمال للمطالبة بزيادة أجورهم، فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الإنتاج وهذا يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة.

وبصورة عامة فإن التضخم الناتج عن الطلب يكون على ثلاثة أنواع:

- التضخم الذاتي: هو التضخم الذي يبدأ دون زيادة سابقة في معدلات الأجور.
- التضخم المحفز هو التضخم الذي ينشأ عندما تكون الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة سابقة في معدلات الأجور.
- التضخم المدعم تكون فيه زيادة الطلب ناجمة عن محاولة الدولة تخفيض معدلات البطالة، حيث تكون زيادة الطلب ناتجة عن:

عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة زيادة الطلب المحلي وعدم القدرة على الاستيراد.

التوسع في الائتمان المصرفي من أجل تحفيز الاستثمار.

زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.

(ب) تضخم دفع التكاليف ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار ناجماً عن زيادة تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة الأجور.

وبشكل عام فإن تضخم دفع التكاليف يكون على ثلاثة أنواع:

- النوع العدواني وهو يحدث في صورة اندفاع عدواني للأجور دون زيادة سابقة في الطلب على السلع والخدمات.
 - النوع الدفاعي يحدث عندما يحاول العمال زيادة أجورهم بسبب زيادة سابقة في الأسعار، محاولين بذلك الحفاظ على المستوى الحقيقي لأجورهم.
 - النوع الإيجابي: يحدث عندما تندفع الأجور استجابة للطلب الذي زاد على قوة العمل.
- وبصورة عامة نلاحظ أن التضخم جذب الطلب وتضخم دفع التكاليف لا يمكن فصلهما عن بعضهما، إذ غالباً ما يكون أحدهما مقروناً بالآخر، ومن الملاحظ أن تضخم دفع التكاليف يكون مشاهداً في الدول المتقدمة أكثر من مشاهدته في الدول النامية التي يظهر فيها تضخم جذب الطلب بصورة أكثر شيوعاً.

3- 6 الظروف الجغرافية والطبيعية

تؤدي بعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين وانتشار الأوبئة إلى ظهور بعض الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد والتي غالباً ما تتحول إلى تضخم، وكذلك الأمر في فترات الحروب، حيث يزداد الإنفاق العام الحربي، ويتناقص إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب نقص الأيدي العاملة، كما ينخفض الاستيراد بسبب عدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لذلك.

ويشهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي تضخماً يسمى بالتضخم الحركي، وهو يترافق مع الدورات الاقتصادية، ويعتبر سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: مؤشرات التضخم وآليات قياسه

1_ مؤشرات التضخم:

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم، وقياس التغيرات التي تحدث في

مستوى الأسعار. (05 - تأثير فيروس كورونا على التضخم في الجزائر طالبي الميسوم، شباب زينب، جامعة الجلفة 2022)

تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي إلى هذا الارتفاع في الأسعار،

وفي هذا الخصوص تحاول أن تحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتمام بها إلى مصدر إرتفاع الأسعار وهي كالتالي:

1-1 الفجوة التضخمية (معياري فائض عرض النقد) يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقد والطلب عليه، حيث يتم قياس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

الفجوة التضخمية = التغير في عرض النقد - (كمية النقد الناتج الوطني الحقيقي x التغير في الناتج الوطني الحقيقي).

تشير الأرقام الموجبة لفائض عرض النقد (الفجوة التضخمية) إلى أن الزيادة في عرض النقد كانت أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، وبالتالي يؤدي إلى توجه الأسعار إلى الارتفاع، على عكس الأرقام المالية الفائض العرض التي تدل على وجود انكماش اقتصادي.

1-2 الفجوة التضخمية وفق معيار فائض الطلب: إن اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي يؤدي إلى خلق فائض طلب يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، ويستند معيار فائض الطلب المحنى على الأفكار التي استند إليها كينز في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع

1-3 معدل الإفراط النقدي يختبر معيار الإفراط النقدي من بين المؤشرات الدالة على وجود ضغوط تضخمية من خلال تحديد القوة الشرائية الزائدة

1-4 معامل الاستقرار النقدي (علاقة الكتلة النقدية بالناتج الوطني الإجمالي) : استنادا إلى نظرية كمية النقود والأفكار مدرسة شيكاغو (ملتون فريدمان وزملاؤه) يلاحظ بان النقود أصل من اصول الثروة وتؤثر مباشرة في الناتج الوطني.

وبما أن النقود تمثل مقياساً للقيمة فهي بذلك تمثل مؤشر رصيد (جانب الطلب) فإذا زادت السيولة النقدية تكون بذلك محركاً للأسعار، أي أن للنقود تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وهو يظهر من خلال التأثير على المستوى العام للأسعار.

حيث أن زيادة كمية النقود المطروحة للتداول في سوق السلع مع بقاء المعروض السلمي ثابتاً، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض في قيمة النقود من جهة ثانية، نتيجة لذلك يحاول المنتجون زيادة إنتاجهم محاولة منهم في رفع أرباحهم (وهذا يمثل جانب العرض، حيث أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب مهم لتحديد مستوى الأسعار، إذ أنه من البديهي في أي اقتصاد أن يكون إجمالي السيولة أو النقود ملائماً المعدلات نمو السلع والخدمات حيث ينبغي أن يكون إجمالي السيولة النقدية في وضع مناسب المواكبة احتياجات الناتج الوطني الإجمالي، حين لا يكون في الاقتصاد قوة الشرائية زائدة عن الحاجة أو وجود سلع وخدمات لا يقابلها قوة شرائية، وهنا تحاول السلطة النقدية ضبط هذه العملية من خلال تحديد مستوى عرض النقد بما يتماشى مع معدلات نمو الاقتصاد.

2_ قياس التضخم: (عبد الكريم،، بديار أحمد، بن قدور علي، زيتوني، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر 2022، جامعة غليزان 2022،)

نظراً للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، للتعرف على كيفية تطور الأسعار خلال مرحلة زمنية

معينة لسلعة ما، حيث يُمكن من خلال الرقم القياسي المقاربة ما بين السعر في فترة زمنية ما التي تُعرف في هذه الحالة " بفترة المقارنة" والسعر السائد في فترة أخرى، التي تعرف في هذه الحالة " بفترة الأساس" التي يتم تحديثها بشكل دوري في الغالب كل خمس سنوات

هناك عدد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم بما يشمل:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI-Consumer Price Index

ويغطي مجموعة السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشراءها، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلة سوقية من السلع والخدمات الاستهلاكية المشتراة من طرف الأسر المتوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية. فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة، فتختار عينة تجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد،

من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين وتشمل العينة أسعار مثل تلك السلع كاللحوم والألبان ومنتجاتها، الخضار، الفواكه المشروبات الملابس، ومثل تلك الخدمات كالمسكن،

النقل والمواصلات، الرعاية الطبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي للأسعار المستهلكين يقصد بها أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وعلاقته تعتبر طردية مع قيمة العملة، كما أنه يقيس التغير الشهري في أسعار التجزئة والصيغة العامة لهذا الرقم هي:

(-عبد الكريم، بديار أحمد، بن قدور علي، زيتوني، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر 2022، جامعة غليزان 2022،)

حيث أن:

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i1}}{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i0}} \times 100$$

Q_{i0} : الكمية من السلعة "i" في فترة المقارنة.

P_{i1} : سعر السلعة "i" في فترة الجارية.

P_{i0} : سعر السلعة "i" في فترة المقارنة.

كما انه يقيس التغير في أسعار التجزئة

2 - الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI-Producer Price Index

يغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية. أي أنه يقيس التغير الشهري في أسعار الجملة

للسلع والصناعة، وما هو في مرحلة الإنتاج، حيث يعكس تغيير تكلفة المنتجين للإدخال، وهو عادة ما يتنبأ

بمؤشر أسعار المستهلك المستقبلية. يعطي (PPI) أدلة عن التضخم الذي يبقى مخفياً على مستوى المنتج ليصل إلى لائحة أسعار السلع الاستهلاكية، ويؤثر بشكل طردي أيضاً على قيمة العملة، حيث يفسر هذا المؤشر معدل التغير الشهري في كمية المخرجات من المصانع والمناجم، والخدمات المحلية.

والصيغة العامة لهذا الرقم هي:

$$PPI = \frac{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i1}}{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i0}} \times 100$$

3. المكش الضمني للناتج الداخلي الخام (Deflator-PIB)

(-عبد الكريم، بديار أحمد، بن قدور علي، زيتوني، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر 2022 ، جامعة غليزان (2022،

يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة، ويعكس بشكل رئيس مدى تأثير القيمة المضافة الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

أو المنتجين، ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس، وهو يعكس التضخم في الاقتصاد ككل ويمكن قياسه على النحو التالي:

$$D.PIB = \frac{PIB_N}{PIB_R}$$

$D.PIB$: المكش الضمني للناتج الداخلي الخام.

PIB_N : الناتج الداخلي الخام الاسمي (بالأسعار الجارية).

PIB_R : الناتج الداخلي الخام الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

المطلب الثالث: آليات وسياسات معالجة التضخم

(- علي مكيد، علاء الدين عشيظ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري،، جامعة المدية 2017)

إن تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي وضمان استمرارية نموه يستوجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك نظرا إلى تكامل تأثيرهما في مفرزات الدورة الاقتصادية، وعلى الرغم من أن التضخم يعد ظاهرة نقدية بحسب معظم النظريات الاقتصادية، فإن عجز الموازنة (التمويل التعويضي) يعد هو أيضا من أهم مسببات التضخم خصوصاً في الأجل الطويل، وفي ما يلي سنستعرض أهم السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم.

أ - السياسات النقدية في مواجهة التضخم

تسند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

(1) خفض سعر إعادة الخصم: يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر أسواق نقدية متطورة ولاعتماد على أدوات أخرى، فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4 بالمائة وذلك منذ سنة 2004.

(2) سياسة السوق المفتوحة :

تتمثل في عمليات البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الأجل وخصوصا القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، وهذا ما تفتقر إليه أغلب البلدان النامية. ويرتبط نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم المرتفعة بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار؛

(3) سياسة الاحتياطي الإجمالي (القانوني):

يتمثل في الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة بناء على الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجمالي، وذلك ما يعني امتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي خفض من قدرتها الائتمانية، ما يؤثر سلباً على حجم النقد المتداول في السوق .

ب - السياسات المالية في مواجهة التضخم

تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تخطيط كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة، وتكمن مشاركة السياسة المالية للسياسة النقدية في مكافحة التضخم في قيد الموازنة الحكومية، حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل، ويعد عجز الموازنة سمة بارزة للدول النامية، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي (نتيجة لتدني مستوى تطور القطاع العام)، وضعف مساهمة قطاع الأعمال كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو بسبب التهرب الضريبي. إضافة إلى عدم ترشيد النفقات العمومية. يمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم كالتالي :

(1) ترشيد النفقات العامة : تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض؛

(2) الزيادة في حجم الضرائب : تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي؛ يعد أيضاً من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز

(3) سياسة الدين العام : يعد أيضاً من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضاً إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.

(4) الإعانات والتحويلات : تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم.

المبحث الثاني: محددات التضخم في ظل الفكر الاقتصادي:

المطلب الأول: محددات التضخم في ظل الفكر الكلاسيكي

لقد كانت النظرية الكمية النقدية محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتحليل هذه الظواهر، وتفسير نشوئها ومنها: (- د.سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الاقتصاد_ ، ص 164)

الظواهر التضخمية، ارتفاعات الأسعار، وتنقل الثروات وتوزيعها وغيرها من الآثار فالنظرية الكمية النقدية تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر أنه كلما أقيت في السوق كميات من النقود المتداولة، كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع (على شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل).

إن التفسيرات التي أحاطت بظاهرة التضخم على حسب هذا المفهوم الكمي قد سادت وتنوعت في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية لكثير من الاقتصاديين، وقد حصل نقاش طويل بموجب هذا المفهوم خاصة أثناء التضخم الذي حصل سنة 1923 في ألمانيا وقد قامت النظرية الكمية النقدية على عدة فرضيات تذكرها كما يلي:

1 - كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع للتغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة

2- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة، وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار.

3- تتناسب الكمية النقدية عكساً مع قيمة النقود التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.

4 - تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع، وعكساً مع العرض بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض لها.

5- تقتض النظرية الكمية النقدية حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

6 - تقتض هذه النظرية أن هناك عوامل ثلاث رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقود، سرعة التداول، كمية المبادلات.

على أن كمية النقد وتغيراتها هي العامل الفعال والرئيسي في تغيرات الأسعار، بينما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات هي عناصر ثابتة ولقد استعان المفكرون الكلاسيكيين في شرحهم لنظرية الكمية النقدية وتباين دورها في

التأثير على حركات الأسعار وتحليل الظواهر التضخمية على معادلة التبادل، وهذه النظرية حسب صيغة فيشر تقوم أساساً على أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل أي أن الطلب على النقود طلب مشتق فهي لا تطلب لذاتها وتكون حسب الشكل التالي:

$$MV = PT$$

وهذا يعني أن كمية النقود (M) مضروبة في سرعة تداول النقود (V). تساوي حجم المعاملات (T) مضروباً في سعر المعاملات (P). كما يمكننا أن نكتب:

$$P = \frac{MV}{T}$$

أي أن: المستوى العام للأسعار أو سعر المعاملات = كمية النقود المتداولة مضروباً في سرعة التداول ومقسوماً على كمية التبادل أو حجم المعاملات من السلع والخدمات المعروضة.

لقد تعرضت نظرية الكمية النقدية إلى جملة من الانتقادات نوجزها كما يلي:

1- ليس صحيحاً القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة، وذلك أن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب، والذي يؤدي إلى تغير في الأسعار، فعلى العكس من ذلك فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المتداولة ثبات في مستوى الأسعار وذلك لعدم ارتفاع الطلب على السلع، حيث أن هذه النظرية تتجاهل العوامل الأخرى كالعوامل النفسية للأفراد، فقد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء ازدياد النقد المتداول بدلاً من انفاق نقودهم على السلع كما بين الاقتصادي الإنجليزي كينز في مؤلفه الشهير.

كذلك فقد تتغير مستويات الأسعار تبعاً للتغير الحاصل في الكمية النقدية ولكن ليس بنفس النسبة فقد تميل الأسعار للارتفاع بنسبة أقل من الزيادة في الكمية النقدية، وذلك لارتفاع الطلب ارتفاعاً يقل عن النسبة التي ازدادت بها كمية النقد المتداول، فتبقى الفجوة ما بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في معدلات الأسعار وجوهر الخطأ في هذه النظرية هو أن أصحابها يفترضون أن للنقود وظيفة واحدة هي كونها وسيط للمبادلات دون النظر إلى الوظائف الأخرى للنقود كاعتبارها أداة لاختزان القيم.

2 - وبالنسبة لأثر الكمية النقدية على قيمة النقود التي تمثلها فليس صحيحاً، أن قيمة النقود تتناسب عكساً وبنفس النسبة مع الكمية النقدية المتداولة، وذلك لأن النظرية الكمية افترضت مرونة الطلب على الوحدة النقدية لتبرير العلاقة الوثيقة افترضتها ما بين الزيادة في كمية النقد وقيمة النقد، بحيث يترتب على التغير في الكمية النقدية تغير في قيمة النقد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

3 - تقترض النظرية أن العنصر الفعال في معادلة المبادلة إنما هو كمية النقود كمؤشر على الأسعار، بينما تعتبر الأسعار تابعة لها فأي تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار، وبنفس النسبة ارتفاعا وانخفاضا. بينما افترضت كذلك العناصر الأخرى كسرعة التداول، والحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة.

والحقيقة أن هذه العوامل ليست ثابتة، وذلك لتدخل الأحوال النفسية للأفراد منتجين كانوا أو مستهلكين، فكثيرا ما كان يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة في سرعة تداول الأفراد للنقود، وذلك بزيادة إنفاقهم للمبالغ النقدية التي لديهم وصرف مدخراتهم ومكتنزاتهم من النقود تخلصا منها، ومبادلتها بسلع يستفيدون منها بدلا من الاحتفاظ بنقود أخذت تفقد قيمتها تدريجيا بسبب ارتفاع الأسعار. والعكس من ذلك فقد تقل سرعة تداولهم النقدي باحتفاظهم بالنقود إذا ما بدأت الأسعار بالانخفاض. ويتوقف كل هذا على توقعاتهم لحركات الأسعار في المستقبل، ومن ثم الأحوال النفسية للأفراد، والتي تكون مسيطرة عليهم ونفس القول يصدق على المنظمين.

وكذلك بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعا لحالة العرض والطلب في الأسواق، فارتفاع الطلب الكلي على السلع والمنتجات ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار يدفع هؤلاء المنظمين إلى الزيادة في حجم الانتاج وعرض السلع المنتجة في الأسواق، لجني الأرباح الوفيرة وعلى العكس من ذلك عند نقص الطلب وانخفاض مستويات الأسعار في الأسواق مما يثبت خطأ الافتراض بثبات حجم المبادلات المعروضة.

كما أن الكساد الكبير الذي شهده العالم خلال السنوات من (1929 - 1933) أثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي للتضخم إذ لم تؤدي كمية زيادة النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار، فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد الكبير عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت، فزادت من احتياطات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الاقتراض ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي الجمهور كان يتوقع انخفاضا أكبر في الأسعار، مما أدى إلى تفضيلهم النقدي، وبدوره أدى ارتفاع التفضيل النقدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود وهذا ما أدى بالأفراد إلى الطلب على النقود لذاتها كأصل كامل السيولة، وعلى ذلك فقد فشلت النظرية الكمية النقدية كأساس في توجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير.

المطلب الثاني: محددات التضخم في ظل الفكر الكينزي:

أدخل كينز اصطلاحا جديدا في تحديد التضخم وهو "الفجوة التضخمية" «INFLATIONARY GAP» عندما عالج موضوع تسديد نفقات الحرب (How to pay for the war) ويعني به الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي للسلع، والفجوة التضخمية بهذا المعنى هي اصطلاح مرادف لفائض الطلب على السلع، وهي أيضا

فائض القوة الشرائية. ويعتبر إدخال هذا الاصطلاح تطوراً في نظرية التضخم حيث أنه حول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم، إلى البحث عن مقياس كمي للقوى التضخمية، يمكن أن تستخدمه السلطات النقدية والمالية في تصميم سياستها إذا كان هدفها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولتبسيط عرض كيفية قياس الفجوة التضخمية سوف نفترض عدم وجود اختلال في العلاقة بين العرض والطلب في أسواق خدمات عناصر الإنتاج وأسواق الأموال المالية وعلى ذلك فان:

الفجوة التضخمية = الإفراط في الطلب على السلع - الإفراط في عرض النقود

وهذه المتطابقة تعطي مقياسين للفجوة التضخمية:

المقياس الأول: هو الإفراط في الطلب على السلع والخدمات.

المقياس الثاني: هو الإفراط في عرض النقود.

المقياس الأول: تمثل الفجوة التضخمية حسب هذا المقياس، الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، ويمكن التعرف على الفجوة التضخمية باستخدام "الميزانية القومية"، إذ تعطي الميزانية بيانات عن مجموع الموارد التي ينتظر أن يقرر الاقتصاد القومي الحصول عليها خلال فترة مقبلة من الزمن وعادة ما تكون سنة، مقومة بالأسعار السائدة وقت التقدير، ومجموع الاستخدامات التي يقرر الاقتصاد القومي استخدامها في خلال نفس الفترة مقومة أيضاً بالأسعار السائدة وقت التقدير. وتشمل الموارد عنصرين هما:

1- الناتج القومي: وهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محلياً (Y)

2- الواردات وهي تمثل مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع من الخارج (M)

أما الاستخدامات فتشمل ما يلي:

1- الاستهلاك الخاص وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي ينتظر أن يقرر الأفراد الحصول عليه (CP).

2- الاستهلاك الحكومي وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها (Cg).

3- الاستثمار الخاص: وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التي ينتظر أن يقرر قطاع الأعمال الخاص الحصول عليها لزيادة رأس المال الثابت أو لزيادة المخزون (Ip).

4- الاستثمار العام: وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التي ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها (Ig).

5- الصادرات: وهي تمثل قيمة المنتجات القومية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي (X)

وطالما أن كل من الموارد والاستخدامات تقوم بالأسعار السائدة في وقت إجراء تقدير الميزانية فإنه من الضروري أن تتعادل الموارد مع الاستخدامات، ولكن قد تواجهنا أحد الاحتمالات التالية:

1- زيادة الاستخدامات عن هذه الموارد، وفي هذه الحالة يوجد إفراط في الطلب، والفرق بين الاستخدامات والموارد يساوي الفجوة التضخمية.

2- تعادل الاستخدامات مع الموارد، في هذه الحالة فإن الفجوة التضخمية تساوي صفراً (حالة الاستقرار).

3- زيادة الموارد عن الاستخدامات، أي إفراط في عرض السلع والخدمات والفرق بين الموارد والاستخدامات يساوي الفجوة الانكماشية.

وعلى ذلك فإن الفجوة التضخمية تقاس كالتالي:

$$G = U - R \text{ (1)}$$

حيث:

G الفجوة التضخمية

U مجموع الاستخدامات

R مجموع الموارد

المقياس الثاني: تقاس الفجوة التضخمية حسب هذا المقياس النقدي بالفرق بين الزيادة في كمية النقود المتداول والزيادة في الطلب على النقود أي أن:

$$G = \Delta M - \Delta L \text{ (2)}$$

حيث:

ΔM : تمثل الزيادة في كمية النقود المتداولة.

ΔL : تمثل الزيادة في الطلب على النقود

والتغير في كمية النقود المتداولة يعادل مجموع القروض التي ينتظر أن يقدمها المصرف المركزي والبنوك التجارية للقطاعات المختلفة عن طريق

1- شراء السندات الحكومية وأذونات الخزنة (قروض الحكومة).

2 - خصم الكمبيالات وعقد سلفيات (قروض لقطاع الأعمال).

3- شراء أموال أجنبية (قروض للعالم الخارجي) أي أن:

$$\Delta M = K - A - F \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

K تمثل القروض الحكومية من النظام المصرفي

A تمثل قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفي

F تمثل الزيادة في أصول النقد الأجنبي (قروض العالم الخارجي)

وإذا افترضنا (لتبسيط عرض الموضوع) أن مؤسسات الأعمال والحكومة والعالم الخارجي لا تحتفظ بأرصدة نقدية لدى النظام المصرفي، وأن القطاع الي وحده هو الذي يحتفظ بأرصدة نقدية، وإذا افترضنا أيضا أنه لا توجد معاملات مالية خارج النظام المصرفي، فإننا نحصل على العلاقات التالية:

1 - أن قروض الحكومة من النظام المصرفي تساوي عجز الميزانية (D=K)

2 - أن قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفي تساوي صافي اقتراض القطاع (L=A)

3 - أن الزيادة في الأصول الأجنبية تساوي فائض ميزان المدفوعات (B= F)

4 - أن الزيادة في طلب القطاع العائلي للنقود تساوي مدخرات هذا القطاع، أي أن القطاع العائلي يحتفظ بجميع مدخراته في شكل أرصدة نقدية (ΔL = S)

والتعويض عن ΔD و ΔL في المعادلة رقم (2) نحصل على التقدير الآتي للفقوة التضخمية:

$$G = D - L - B + S \dots\dots\dots (4)$$

المطلب الثالث: محددات التضخم لدى النقديين الجدد (مدرسة شيكاغو)

يتزعم المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو، والتي تعتبر أهم المدارس النقدية في تحديد وتفسير الظواهر التضخمية، ورائدها هو ملتون فريدمان، وتذهب المدرسة النقدية في تحديدها للتضخم مذهباً نقدياً على اعتبار أن التضخم هو في حد ذاته ظاهرة نقدية مرنة، تعود في أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة وترى المدرسة أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة في المداخيل النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية، مما يقود بالتالي إلى الزيادة في الأسعار.

فالمدرسة النقدية في تحديدها للتضخم تنحو منحى المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحديدها وتفسيرها للتضخم، إذ أن فريدمان لا يختلف مع النظرية الكمية الكلاسيكية في الطلب على النقود وهو يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور يعتمد على مستويات الأسعار فتتغير بتغيرها وبنفس النسبة، وبعبارة أخرى يتفق فريدمان مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي واحد اتجاه التغيرات في مستوى الأسعار، أي أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار.

كما يعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض ادعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في الدخل، وإنما يرى أن مرونة الطلب الداخلية للنقود أكثر من واحد، وأنها بحدود 1.8، أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في مداخيلهم، واعتمد فريدمان في توضيح هذه الفكرة على اعتبار أن النقود سلعة كمالية مثلها مثل التمتع بالاستحمام أو الترويح عن النفس، إلا أن فريدمان يتفق مع بيجو على أن النقود ما هي إلا واحد من الموجودات المتعددة التي يحتفظ بها أصحابها للحصول منها على منافع وخدمات.

وترى مدرسة شيكاغو أنه فضلاً عن أن الطلب على النقود يعتمد على مستويات الأسعار والدخول، فإنه يعتمد أيضاً على تكلفة الاحتفاظ بالنقود وهي:

1- سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه المقرضين للنقود بدل احتفاظهم بها على شكل سيولة نقدية عقيمة.

2 - معدل ارتفاع الأسعار إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض قيمة النقود عند الاحتفاظ بها وعدم إنفاقها.

وأن أي زيادة في (1) أو (2) أعلاه أو كلاهما من شأنه أن يؤدي إلى تقليل رغبة الأفراد إلى تقليل كمية النقود المحتفظ بها على شكل سيولة، تجنباً لتحمي التكاليف العالية عند الاحتفاظ بها وفي هذه الحالة يحاول الأفراد الاحتفاظ بأقل ما يمكن من سيولة نقدية، سواء في البنوك على شكل ودائع جارية لا تدر عائداً أو في حوزتهم لدفع أثمان مشترياتهم من السلع والخدمات، ويحصل العكس تماماً عند انخفاض أي من العاملين أعلاه أو كلاهما، أي عند انخفاض تكلفة الاحتفاظ بالنقود بفضل الأفراد الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود على شكل عاطل.

المطلب الرابع: التضخم في ظل مدرسة التوقعات العقلانية (الرشيدة): (د-عدنان فرحان، نظرية التوقعات الرشيدة قسم الاقتصاد جامعة البصرة، 2016)

ظهرت نظرية التوقعات الرشيدة على يد (Muth) من خلال بحث له بعنوان "Rational Expectations and The Theory of Price-Movement"، والذي أوضح من خلاله أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد "True Structural Model" ولم ينجح استخدام هذه التوقعات إلا بعد الأعمال التي قام بها كل من لوكاس (Lucas)، وسارجنت (Sargent)، وبارو (Barro) وغيرهم خلال المدة (1972-1977) والتي تركزت مواضيعها حول التفسير النيوكلاسيكي للناتج والتضخم في سبعينات القرن الماضي

ويعد الاقتصادي "لوكاس" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1995 صاحب الإسهام الكبير في ظهور ما يعرف بـ "مدرسة التوقعات الرشيدة" في ثمانينات القرن العشرين، إذ أسس مفهوم رشادة المتعاملين الاقتصاديين ومدى تأثير ذلك على سلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد اعتبر ذلك ثورة جديدة في علم الاقتصاد كونه أشار إلى ظاهرة كانت في غائبة عن اهتمامات الاقتصاديين فضلا عن تأثيراتها الكبيرة في سير النشاط الاقتصادي سواء في القطاع الحقيقي أو القطاع النقدي.

اذ أشار لوكاس إلى ضرورة أن يأخذ صانعو السياسة الاقتصادية بعين الاعتبار نظرة الأفراد الى المستقبل ومن ثم اتجاه حركة وسلوك المتغيرات الاقتصادية تبعاً لما هو سائد في الطرف الحاضر، باعتبار أن المتعاملين الاقتصاديين يتمتعون بالرشادة والعقلانية التي تمكنهم من التحوط للظروف المستقبلية، ومن ثم فإن لوكاس يشير إلى أنه من الخطأ أن يعتمد واضعو السياسة الاقتصادية على ما سبق من علاقات ودلالات رياضية بين المتغيرات الاقتصادية توصلوا لها عن طريق التحليل الرياضي والإحصائي، لأنه يرى أن تلك العلاقات والدلالات بين المتغيرات نتجت انطلاقاً من بيانات في الماضي وبالتالي لا يمكن الانطلاق منها لرسم النشاط الاقتصادي في المستقبل، كون أن المتعاملين الاقتصاديين ذو نظرة أمامية "forward looking" أكثر من كونهم ذو نظرة خلفية "backward looking".

أي أن السياسة الاقتصادية يجب أن تنطلق من الواقع السائد في النشاط الاقتصادي والذي يؤسس للمستقبل، ومن ثم تبني عليه مستقبل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بما يفيد التوصل إلى سياسة اقتصادية تساهم انطلاقاً من ذلك في تحسين النشاط الاقتصادي سواء رفع حجم الناتج، أو رفع حجم العمالة، أو استقرار الأسعار..... الخ.

إن العوامل التي ساعدت على انتشار النظرية بشكل واسع تمثلت أساساً في تركيز هذه النظرية على السلبيات المتعلقة بصياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها، والأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، إذ فشل مفهوم منحى فيليبس بصورته التقليدية في السبعينيات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معاً، فضلاً عن انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي، والقبول المتزايد للفكر النقدي.

لقد حاولت هذه النظرية ان توضح كيف تستطيع المؤسسات الاقتصادية أن تضع توقعاتها نظرياً ثم تطابق ذلك مع الواقع اعتماداً على الخبرة السابقة والمعلومات المتوافرة لدى تلك المؤسسات حول ظاهرة التضخم.

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وبالتالي فإن التوقع يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.

تقوم عملية التوقع على الافتراضات الآتية:

1- النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير.

2- الظروف والشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية

ومن هنا كانت عملية التوقع هي إسقاط للماضي على المستقبل بواسطة مقولات الحاضر، لهذا فإن التوقع بطبيعته لا يهتم بمعرفة التطورات الطارئة التي قد تحدث للظاهرة المدروسة في الفترة المستقبلية، كما أن التوقع لا يهتم سوى بتطور الظواهر القابلة للقياس والتكميم مثل حجم المبيعات، معدل النمو الاقتصادي، عدد السكان..... الخ.

قبل العام 1961 كان الاقتصاديون يضعون توقعاتهم من خلال الخبرة السابقة فقط، فتوقع التضخم على سبيل المثال يمكن أخذه على أنه متوسط معدل التضخم للفترات السابقة، هذه النظرة للتوقعات كان يطلق عليها التوقعات المعدلة (Adaptive Expectations)، والتي أوضحت أن التغير في التوقعات سيحدث ببطء خلال الزمن وطبقا للبيانات عن الفترة السابقة، فإذا استقر معدل التضخم عند (5%) مثلا فإن التوقعات للتضخم المستقبلي ستكون (5%) أيضا، وإذا ارتفع معدل التضخم إلى (10%) فإن التوقعات للتضخم المستقبلي سترتفع أيضا إلى (10%) ولكن بشكل بطئ، فقد يرتفع في السنة الأولى إلى (6%) فقط/وفي السنة الثانية إلى (7%) وهكذا.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

1. الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين المعروض النقدي (M2) ومعدلات التضخم:

يوجد عدة دراسات لأطروحات ورسائل عن ظاهرة التضخم المعروض النقدي فمنها من ركز على الدراسة التحليلية والقياسية لظاهرة التضخم والتطرق لمختلف السياسات التي بإمكانها معالجة الظاهرة من بينها السياسة النقدية .

واتجه البعض الآخر إلى دراسة السياسة النقدية على حدى خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من خلال التركيز على مسار واصلاحات السياسة النقدية، كما تم دراسة السياسة النقدية مع السياسة المالية من خلال المقارنة وكذا محاولة إيجاد السبل للتنسيق بينهما.

ومن بين الدراسات التي تناولت الموضوع، والتي تتعلق به أو ببعض جوانبه الفروع التالية:

الدراسة الأولى: بركان زهية (- بركان زهية، ، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر 03، 2010)

كان الهدف منها محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

قدرته على وضع السياسة النقدية التي تحقق الاستقرار في الأسعار (الحد من التضخم)، وأن السياسة النقدية غير المباشرة التي تتولى عادة السيطرة على استقرار الأوضاع النقدية هي السياسة الفعالة لمكافحة التضخم ولا تحقق النتائج المرغوبة إلا دول نامية من عودة التضخم نتيجة بالسيطرة على أسعار الفائدة وتوجيهها وفق عوامل السوق، إضافة إلى تأثر الدول النامية من عودة التضخم نتيجة الأزمة المالية الدولية 2008-2009م ما جعل التضخم يشكل انشغالا متزايدا.

ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية تتأثر بالمتغيرات والمستجدات التي نادت بها العولمة في إطار التحرر والانقياد إلى قوى السوق.

كما توصلت إلى أن من بين مشاكل تطبيق الاستهداف هو وجود أسعار صرف غير مستقرة، ونظرا كذلك إلى نقص المعلومات والبيانات،

ضرورة مواكبة البنوك المركزية للمعايير الدولية والمستجدات العالمية لتفعيل دور أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

واستخلصت انه في ظل معايير التقارب التي توضع من أجل التنسيق هناك نقطة تتعلق بوضع رقممستهدف للتضخم لا يجب تجاوزه.

التطبيق على حالة الجزائر التي عانى اقتصادها من معدلات تضخم مرتفعة وأثناء تطبيق برامج التصحيح انخفض إلى مستويات دنيا وعاد من جديد للارتفاع نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة (الزيت، الحليب، السميد...) فارتفاعها خارجيا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا، وكذلك فعاليتها تأثرت بوجود تغييرات عالمية كعملية تبيض الأموال، وعملية استخدام النقود الالكترونية والتحرير المالي وغيرها.

الدراسة الثانية:

دراسة بقبق ليلي أسهمان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2014-2015 (-بقبق ليلي، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية ،، جامعة تلمسان، 2014-2015)

كان الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر من خلال قياس الأهمية النسبية لكل قناة، محاولين تحديد القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة القياسية التي توصلت إليها:

غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار، والذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فحسب، بل قد يرجع التضخم إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية، كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حد ذاتها.

- تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على الاقتصاد الحقيقي، وذلك من خلال قناتين وهما القناة النقدية وقناة القروض المقدمة للاقتصاد. فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها على القناة النقدية لتنقل هذه الأخيرة الأثر إلى القروض المقدمة للاقتصاد ومن ثم إلى النشاط الاقتصادي.

- غياب قناة أسعار الأصول المالية والحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

- غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر ويرجع هذا في نظرنا إلى عدة أسباب أهمها:

- انخفاض درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج.

- طبيعة سعر الصرف الذي لا يتمتع بالمرونة اللازمة فهو ما ازل يدار من طرف بنك الجزائر (نظام التعويم، المدار).

- عدم قابلية التحويل التام للدينار.

- أثر سوق الصرف الموازية.

- عدم توفر محفزات ومقومات جلب الاستثمارات الأجنبية.

- خصائص البيئة التشريعية.

تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

خصائص الجهاز الإنتاجي في الجزائر والذي لا يزال محدودا، حيث أن الصادرات الوطنية لا تزال حكرا على المحروقات كمصدر للإيرادات وكذا تبعية الإنتاج المحلي للواردات الأجنبية من المواد الأولية والنصف مصنعة، وقد يكون السبب راجعا للدراسة القياسية في حد ذاتها.

- ضعف قناة القروض في التأثير على الاقتصاد الحقيقي وغياب قنوات أخرى خصوصاً قناة أسعار الأصول المالية، إنما يرجع إلى المعوقات التي يفرضها المحيط المالي للسياسة النقدية والتي تتجسد في ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري من جهة، وضعف أداء ومحدودية السوق المالية، من جهة أخرى.

- غياب قناة أسعار الأصول المالية والحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري. من خلال نتائج الدراسة القياسية، نستنتج إذن أن قناة سعر الصرف لا تلعب دورها في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، في ظل الظروف الحالية التي تميز البنية الإنتاجية وسعر الصرف في الجزائر، في حين تلعب القناة النقدية وقناة القروض المقدمة للاقتصاد دورهما في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وتغيب قناة أسعار الأصول تماماً في الاقتصاد الجزائري.

فالسياسة النقدية في الجزائر إذن تستهدف ميزانية البنوك للتأثير على الاقتصاد، ومنه فإن القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هما قناة الكتلة النقدية (المجمعات النقدية) بالدرجة الأولى تليها قناة القروض البنكية.

الدراسة الثالثة:

دراسة دبات أمينة السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان للسنة الجامعية 2014

(-دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015)

حيث تناولت الدراسة البحث عن العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام، معدل إعادة الخصم في الجزائر، مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر، تطور الكتلة النقدية، سعر الصرف الاسمي وهذا باستخدام نموذج var وذلك خلال الفترة (1990-2012)

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- أن للتضخم عدة آثار اقتصادية واجتماعية تعيق مسار التنمية في أي دولة، ومن أجل تجنب حدوث ذلك تقوم الدول بالبحث عن سبل وطرق المعالجة هذه الظاهرة من خلال سياساتها الاقتصادية

(النقدية والمالية).

- تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطة النقدية من أجل الوصول إلى أهداف عن طريق أدوات التي تصنف إلى أدوات كمية وأدوات نوعية، أما الأهداف فنجد أهداف أولية تتمثل في: مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد،

أهداف وسيطة تتمثل في: معدل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.

وأهداف نهائية أهمها تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة محاربة البطالة واستقرار الأسعار.

- أثبتت معظم الدول التي قامت بتبني استهداف التضخم نجاعتها في تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل، وكما نجد أن هناك عدة دول عربية تسعى لتبني استهداف التضخم من خلال محاولتها وسعيها لتوفير شروط الاستهداف إلا أننا نجد أنها لم تستوفي جميع الشروط وهذا حسب الدراسات التي أجراها الباحثون الاقتصاديون.

تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار

الأسعار في المدى الطويل.

- يعتبر استهداف التضخم أكثر فعالية من الاستهداف النقدي الذي يقوم على مقارنة غير مباشرة لمواجهة التضخم، ولنجاحة هذا الإطار لابد من توفر عدة شروط التي تحدد مدى الالتزام بهذا التطبيق من عدمه.

- تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا نجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم النقدي، المستورد، الموسمي، المكبوت وغيرها والذي يرجع لعدة أسباب قد تكون مؤسسية، هيكلية ونقدية.

- لا تعد السياسة النقدية فعالة في تحقيق الأهداف النهائية ماعدا استقرار الأسعار.

- لا يمكن استهداف التضخم في الجزائر في الوقت الحالي وهذا لعدم توفر شروط الاستهداف لكن هذا لا يعتبر مستحيلا في ظل الإصلاحات القائمة ومعدلات التضخم المنخفضة، ولكي تقوم السلطات النقدية باستهداف التضخم عليها أن تجعل اقتصادها يقوم على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.

واتضح لنا من خلال نتائج الجزء التطبيقي القدرة النسبية للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم، وذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.

2. الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين صرف الدينار ومعدل التضخم:

الدراسة الأولى: المومن عبد الكريم، (المومن عبد الكريم، دراسة أثر صدمة سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر ، جامعة أدرار ، جويلية 2022)

تركز محتوى هذه الدراسة على قياس أثر صدمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، في إطار المسلمات الأساسية للاقتصاد الجزائري والنظرية الاقتصادية، وذلك باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، واقتصرت الدراسة من حيث المتغيرات على معدل التضخم وهو عبارة عن نسب مئوية، وسعر الصرف وهو مقدر بوحدات من الدينار الجزائري لواحد دولار أمريكي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- علاقة سعر الصرف بالتضخم من خلال قناة تخفيض قيمة العملة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي)، يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف بين الباحثين الاقتصاديين، أي ابن تكمن قوة هذا التأثير في المدى القصير او المدى البعيد.

- حدوث صدمة عشوائية في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحدة يخلف أثر ايجابي على معدل التضخم، يبلغ أقصى مستوى له ما يقارب 0.56% مع نهاية الفترة الأولى، ثم يتناقص رد الفعل كلما ابتعدنا عن فترة حدوث الصدمة، ليتلاشى ويصبح شبه معدوم.

- قوة دالة الاستجابة الفورية ونسب تحليل التباين في المدى القصير أكبر من المدى البعيد، والأثر الكلي الحدوث صدمة عشوائية موجبة في سعر الصرف هو ارتفاع في معدل التضخم في المدى القصير

وعليه ومن خلال هذه النتائج نقبل الفرضية الرئيسية، والتي مفادها تؤثر صدمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على معدل التضخم بالجزائر بشكل أكبر في أفق المدى القصير مقارنة بأفق المدى البعيد. وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا أن نوصي بالاقترحات التالية:

- ضرورة اهتمام السلطات النقدية بتحديد قنوات انتقال أثر سعر الصرف على معدل التضخم، والعمل على تخفيض فاعلية هذه القنوات، مع ضرورة تقريب سعر الصرف الرسمي مع الموازي بتحرير المعاملات وفتح مكاتب الصرف
- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتنشيط جميع قطاعاته لجلب العملة الصعبة وتنمية الاحتياطيات الأجنبية، مع تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على البترول كمصدر رئيسي للدخل؛
- التحكم في الإصدار النقدي وكمية النقود المتداولة، من اجل بقاء التضخم عند الحد الأدنى في الأجل القصير، واستعمال آليات اخرى لتجنب ارتفاع التضخم في المدى المتوسط والبعيد؛

- الرقابة على الأسعار والتحكم في تحركات أسعار السلع الضرورية، مع تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية والتقليل من السلع المستوردة لتجنب التضخم المستورد؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار والحسبان ظاهرة التضخم عند إعداد أي سياسة اقتصادية، ومراعاة سياسة التوافق بين الأسعار والأجور.

الدراسة الثانية: د شعيب بونوة، خياط رحيمة،

(- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار، ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011)

لقد استنتجنا من هذه الدراسة أن عملة الدينار قد اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي ثم عرفت بعد ذلك نوعاً من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات. كما قامت الجزائر بإتباع سياسة تخفيض العملة التي قلص من تدهورها سنة 1994. كما أن توسع سوق الصرف الموازية ونمو حجم المبادلات فيها أدى بالحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من المعاملات في السوق السوداء للصراف كزيادة حدة العقوبات على المتعاملين في هذه السوق، إلغاء حرية حيازة التعامل في النقد الأجنبي، كما أنها لجأت في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق التحويل الجزئي للدينار وعند محاولتنا تفسير وتحديد سعر الصرف

الدينار الجزائري عن طريق نظرية تعادل القوى الشرائية وفرضياتها، قمنا باختبار استقرار السلسلتين الزمنيتين الخاصتين بالمتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف الرسمي TCO ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC.

توصلنا إلى استقرارهما من نفس الدرجة، هذا ما سمح لنا مواصلة اختبار تكاملهما في المدى الطويل، هذا الأخير الذي قدم نتائج سلبية ما أثبت عدم تكاملهما بالتزامن في المدى الطويل. أي لا توجد علاقة طويلة المدى بين هذين المتغيرين هذا ما أكد عدم صحة فرضيات نظرية تعادل القوى الشرائية فمن كل هذه الاختبارات نستنتج أنه من غير الممكن الاعتماد على نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد وتفسير سعر صرف الدينار الجزائري.

الدراسة الثالثة: دراسة زروخي محمد، غزلاني أسامة، (-زروخي محمد، غزلاني أسامة "أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية،، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة قلمة، 2016-2017)

أمام تحديات الاندماج الاقتصادي والمالي العالميين التي تواجه اقتصاد الدول النامية اختلفت الآراء بشأن اختيار نظام الصرف المناسب، إذ أن الاختيار بين أنظمة أسعار الصرف البديلة بدلالة تأثير طبيعة هذه الأنظمة على الأداء الاقتصادي في أي بلد من أعقد المسائل التي تشغل الدراسات الاقتصادية الدولية والسلطات النقدية

المحلية، كما تعتبر عملية مدى تحديد تأثير نظام سعر الصرف على الأسلوب الذي بموجبه تؤثر السياسة النقدية والمالية على التضخم والنمو.

في المقابل البنت النظريات الاقتصادية أن نظام الصرف الثابت قادر على تجسيد أداء أفضل للتحكم في التضخم من حيث النتائج والمصدقية، وفي المقابل يمكن أن ينعكس هذا النظام بالسلب على التسريع من ظاهرة التضخم في ظروف يسودها نقص الرقابة التي تفرضها السلطات النقدية على الكتلة النقدية، كما يعمل هذا النظام على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة التبادلات التجارية، والحد من مخاطر سعر الصرف وتسهيل التكامل الاقتصادي والمالي للدولة بالإضافة إلى ذلك يمكنه أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية الخارجية للبلد، بسبب الحماية التي يعطيها للاقتصاد من هجمات المضاربة.

وفي المقابل نجد أنظمة الصرف المرنة تعمل على الجنب الاقتصاد من الأزمات النقدية بفضل الدور الذي تلعبه كمعدل اقتصادي وتمتعها من جهة أخرى بالقدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية، ويساهم في تعزيز حجم احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة نقص تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي لتعديل قيمة العملة المحلية وفي الأخير بعد أنظمة الصرف الوسيطة التي تمثل الحل الوسيط، والتي تمنح للسلطة النقدية المزج بين مميزات النظامين السابقين، والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين من بين الأنظمة التي ينقصها الشفافية والتي لا تعطى للعالم الخارجي مصداقية منح القروض للدولة المتبينة هذا النوع من الأنظمة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت خطوات تدريجية بشأن إصلاحات هيكلية تحت وصاية صندوق النقد الدولي في سنوات 90 في ظل ظروف أمنية غير مرغوبة، مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، للحفاظ فقط على الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ثم تلتها تطبيق قرارات استراتيجية من الحكومة الجزائرية تمثلت في تنفيذ برامج خماسية للإنعاش الاقتصادي (2000-2005 2004-2009)

تزامنا مع استقرار الوضع الأمني وانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية وحجم احتياطي الصرف الأجنبي، فركزت على دعم البنية التحتية والهياكل القاعدية والتحسين ظروف المناخ الاستثماري والاقتصادي والتي من خلاله استطاعت أن تحقق نتائج جد ايجابية مست العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أن أهمها هو التضخم، إلا أنه ومنذ (2009-2014) فقد عرفت هذه السنوات تحديا صعبا في استهداف التضخم والسيطرة عليه والذي كان راجعا للعديد من الأسباب كالإفراط في الإصدار النقدي، ارتفاع الأحمال، عجز الميزانية....

3. الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التضخم المستورد وأثره على معدل التضخم:

الدراسة الأولى: تومي صالح ولفضل سليمة، (- تومي صالح، لفضل سليمة، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2020)

من خلال الدراسة التضخم المستورد يمثل أحد أشكال تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي. هذه التبعية نابغة من طبيعة بنية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام ليستورد مقابلها مواد وسلعا مصنعة في الدول الرأسمالية الصناعية، وهو ما يمثل انتقال التضخم عبر القنوات السلعية إلى جانب انتقال آخر عبر القنوات النقدية التي تركز على أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو الانتقال عبر القنوات المالية التي تقوم على أساس الأموال الأجنبية المتدفقة.

بناء على ما ورد ومن خلال الدراسة التحليلية والقياسية اتضح جليا أن التضخم المستورد يعد من أهم أسباب تغير التضخم المحلي ويعود هذا إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف الإنتاج الوطني كما أشرنا أعلاه. فالأعوان الاقتصاديون في حالة ارتفاع سعر السلع الأجنبية، لا يجدون بديلا على المستوى المحلي مما يضطرهم إلى اللجوء إلى السلع المستوردة ذات السعر المرتفع، كما تؤثر الزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار عند غياب موائمة آنية بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية، مما يخلق ضغوطاً تضخمية وهذا ما عكسته العلاقة الطردية بين معدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع ومعدل التضخم المحلي في الجزائر.

بناء على الدراسة فإنه يمكن صياغة عدد من التوصيات على النحو التالي:

العمل على الحد من أثر القناة المباشرة للتضخم المستورد، عن طريق إحلال السلع المستوردة التي لها ثقل نسبي في سلة المستهلك الجزائري، خصوصا السلع الغذائية، بغية الحد من آثار أزمة الغذاء العالمية على الأسعار المحلية، وذلك عن طريق تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة خارج قطاع المحروقات، وكذا تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية، من أجل التقليل من التكاليف الإنتاجية، وكذا التحكم في عرض النقود، بحيث تتوافق معدلات نموه الحقيقية مع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي.

الارتقاء بجودة المنتج المحلي القادر على إشباع احتياجات الأفراد من ناحية ومنافسة المنتج الأجنبي من ناحية أخرى.

تفعيل أدوات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في مواجهة التضخم المستورد خاصة ما يتعلق بخفض الضغط الكلي على السلع والخدمات المستوردة.

الدراسة الثانية: د شقبقب عيسى، د بن زيان راضية، (د شقبقب عيسى، د بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، ، بحوث العدد 11،، 2017، جامعة الجزائر 03)

في الدراسة يتضح جليا أن التضخم المستورد يعد أهم أسباب تغير التضخم المحلي ويعود هذا إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف الإنتاج الوطني فالأعوان الاقتصاديون وفي حالة ارتفاع سعر السلع الأجنبية لا يجد بديلا على المستوى المحلي مما يجعل يضطربهم إلى اللجوء إلى السلع المستوردة ذات السعر المرتفع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع عائدات البترول بشكل كبير مما شجعت الحكومة من زيادة الإنفاق العام مختلف البرامج الاقتصادية الأمر الذي أدى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب مما رفع من تكلفة الاستثمار المحلي والتضخم.

كما أن من خلال نتائج عملية التقدير الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في التجارة الخارجية وتغير المستوى العام للأسعار فبالنسبة للواردات و على الرغم من أهمية سعر الصرف في تحديد هذه الأخيرة من الناحية النظرية، إلا أن هناك ضعف مرونة سعر الصرف، ويعود ذلك لضعف جهاز الإنتاج الوطني مما يترتب عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة تخفيض العملة الوطنية.

أما بالنسبة للمستوى العام للأسعار، فبالإضافة إلى سعر الصرف تلعب الأسعار الدولية دورا محوريا في تفسير هذه الأخيرة، فعلى الرغم من الدعم الممارس على بعض السلع الطاقوية والغذائية الأساسية المستوردة (بازين، قمح، حليب...)، إلا أن مرونة الأسعار الدولية مرتفعة، ويدل هذا على مكانة السلع المستوردة في سلة المستهلك الجزائري.

وكخلاصة، يجب على الاقتصاد الجزائري أن يتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد منتج أين تلعب الصناعة والفلاحة دورا محوريا حتى يلبي الإنتاج المحلي الطلب الداخلي و يقل بذلك الاستيراد، فيتحسن ميزان المدفوعات ويتم التحكم أفضل بالتضخم المحلي، فلو ارتفع سعر البترول مجددا فإن تكاليف الإنتاج للدول الصناعية سترفع ونستورد التضخم مجددا.

الدراسة الثالثة: زميت فؤاد،

(زميت فؤاد، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، جامعة برج بوعريبيج ، 2018 ،

من خلال الدراسة يتضح أن ظاهرة التضخم لها آثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبالأخص على القدرة الشرائية للمواطن والجزائر وفي خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها في بداية التسعينيات، كان لها بالغ الأثر على ظاهرة التضخم، فقد وصل معدل التضخم وكأعلى معدل على 31.7% سنة 1992، لينخفض إلى 20.5% في السنة الموالية، ليكرر الارتفاع سنة 1993 بمعدل فاق 29.8% سنة 1995 ، والسبب في ذلك الاختلال الفادح الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني، لكن سرعان ما تعافى الاقتصاد تدريجيا نظرا لتأثره بموجات

الإصلاح التي طبقت من طرف السلطات آن ذاك التي نتج عنها انتعاش سياسات تقشفية في بنود الميزانية العامة. مما أدى بمعدل التضخم إلى الانخفاض بقيمة جد مشجعة بلغت 0.34 %

2000 سنة وبعد الراحة المالية التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، تم انتعاش سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال لم يتعافى من ظواهر الاختلال من بينها التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم مجددا إلى 4.52 % سنة 2011، ليقفز إلى 8.89 سنة 2012، فالاعتماد على المحروقات كمورد أساسي من الصادرات، وضخامة حصة الواردات وهذا ما يعقد

الوضع المستقبلي للاقتصاد الوطني، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2015 حيث وصل إلى 7.78 % وهذا بسبب سياسة التقشف المعتمدة من طرف الدولة والتقليل من حجم الواردات.

حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود فوراق كبيرة في حساب معدل التضخم حسب طريقة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك والمكتمش الضمني.
- زيادة الأسعار العالمية له أثر على الأسعار المحلية وهذا ما بينه النموذج الذي قمنا بإعداده حيث كل زيادة ب 1 وحدة نقدية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 9 %.
- بالإضافة إلى أسعار الواردات هناك مؤشرات أخرى تؤثر في زيادة التضخم منها زيادة معامل الاستقرار النقدي، قيمة الواردات، زيادة أسعار البترول، انخفاض أسعار الصرف.

الفصل الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الفصل الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

المبحث الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر (2000 – 2023):

(- ادبوب سارة و لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2، 2021، جامعة الجزائر 03)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأخرى خارجية. والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر:

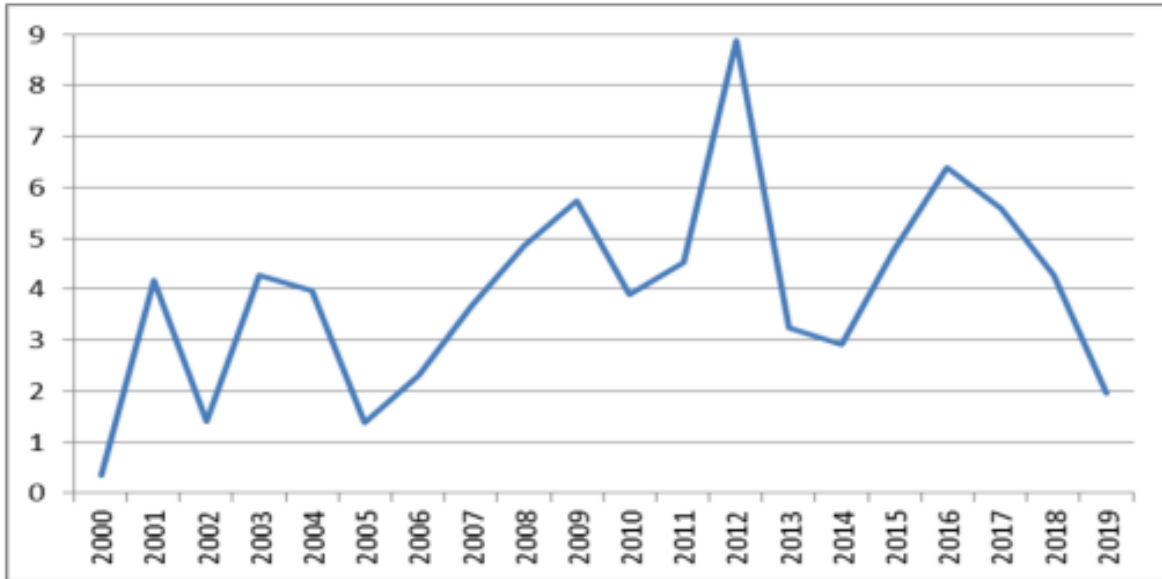
الجدول رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000–2023)

الوحدة: (%)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0,3	2008	4,9	2016	6,4
2001	4,2	2009	5,7	2017	5,6
2002	1,4	2010	3,9	2018	4,3
2003	4,3	2011	4,5	2019	1,95
2004	4,0	2012	8,9	2020	2,4
2005	1,4	2013	3,2	2021	7,23
2006	2,3	2014	2,9	2022	9,27
2007	3,7	2015	4,8	2023	9,27

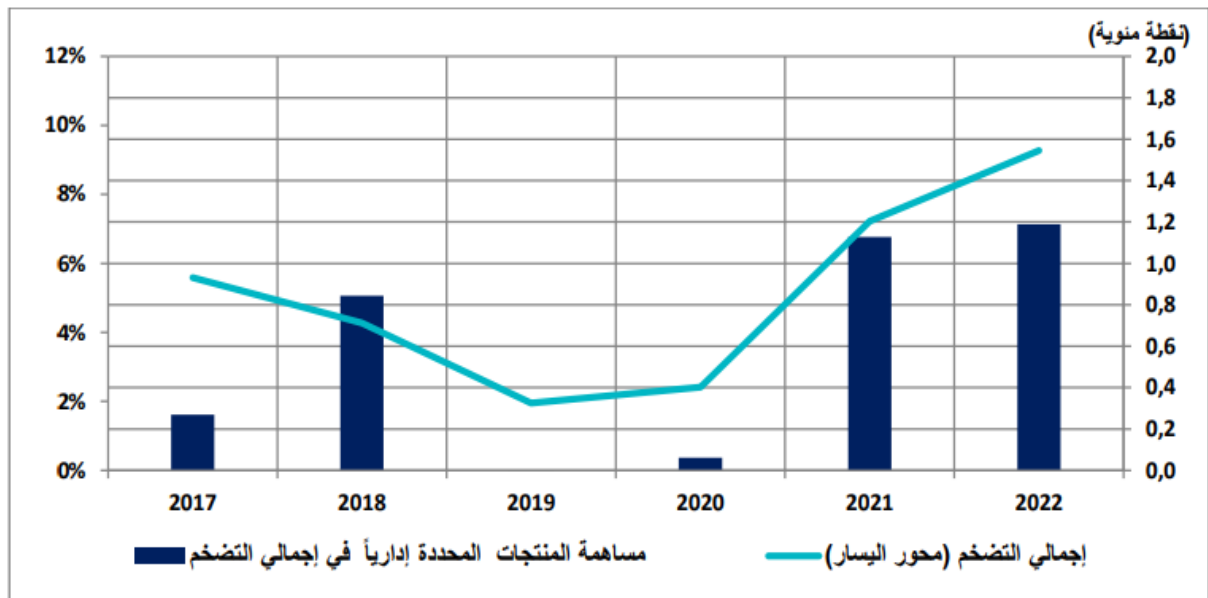
المصدر: -تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 للباحثين ادبوب سارة و لسبع مريم، جامعة الجزائر 03، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، 2021
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

الشكل رقم (02) تطور معدل التضخم في الجزائر (2000 – 2019)



المصدر: نفس مصدر الجدول رقم 2

الشكل رقم (03) تطور معدل إجمالي التضخم 2019 - 2022



- المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

تلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب بخلال الفترة 2000-2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,30% إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% في سنة 2001 مقابل 0.3% في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، لينخفض بعدها إلى 1.4% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M2 إلى 17,30% من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و2004 حيث بلغ 4.3% و4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي لينخفض بعدها إلى 1,4% في سنة 2005، في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3.7% مقابل 2.3% في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، فبينما تراجع فيكل الدول المتقدمة تقريبا بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيون للجزائر -نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، إذ أن الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار وعليه بلغ معدل التضخم 5.7% في سنة 2009 مقابل 4.9% في سنة 2008. عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3.9%، نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7%.

وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4.5%، حيث تسبب المستوى المتوسط للأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والنتائج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات المواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...)، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8.9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية.

في سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.2% و2.9% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع

مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012. عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8% في سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8.38% و 11.10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6% في سنة 2017، ليبلغ 1.95% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية. في سنة 2020 وبعد ثلاث سنوات من تراجع التضخم، بلغ متوسط معدل النمو السنوي 2.41% مقابل 1.95% سنة 2019. وهذا راجع إلى انتعاش مؤشر أسعار الاستهلاك. ارتفع التضخم بقوة بعد سنة 2021، ففي غضون سنة ارتفع متوسط التضخم السنوي من 2.61% سنة 2020 إلى 7.23% سنة 2021، ثم واصل الارتفاع إلى 9.27% سنتي 2022 و 2023 على التوالي ويعتبر هذا المستوى من التضخم المسجل الأعلى خلال العشرين سنة الماضية، ووفقا لدراسة أجراها بنك الجزائر ترجع السياسة المحسوسة للتضخم سنة 2021 بشكل أساسي وبنسبة 59% إلى التضخم المستورد.

• أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسبابا خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العالم الخارجي.

أ- الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر وأهمها:

❖ زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمثلا الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014، كما ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار دينار سنة 2001 إلى 11.418 مليار دينار سنة 2014، حيث ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى 6215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى

الفصل الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الانتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك فيشكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

❖ زيادة الكتلة النقدية

أشار تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقدي M2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترة 2001-2014، إذ يبين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن المعروض النقدي M2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملة الأجنبية)، مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم ويمكن توضيح تطور في 70,7% من إجمالي التضخم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في الجدول والشكلين التاليين:

الجدول رقم (02) رقم تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2022) الوحدة: مليار دينار

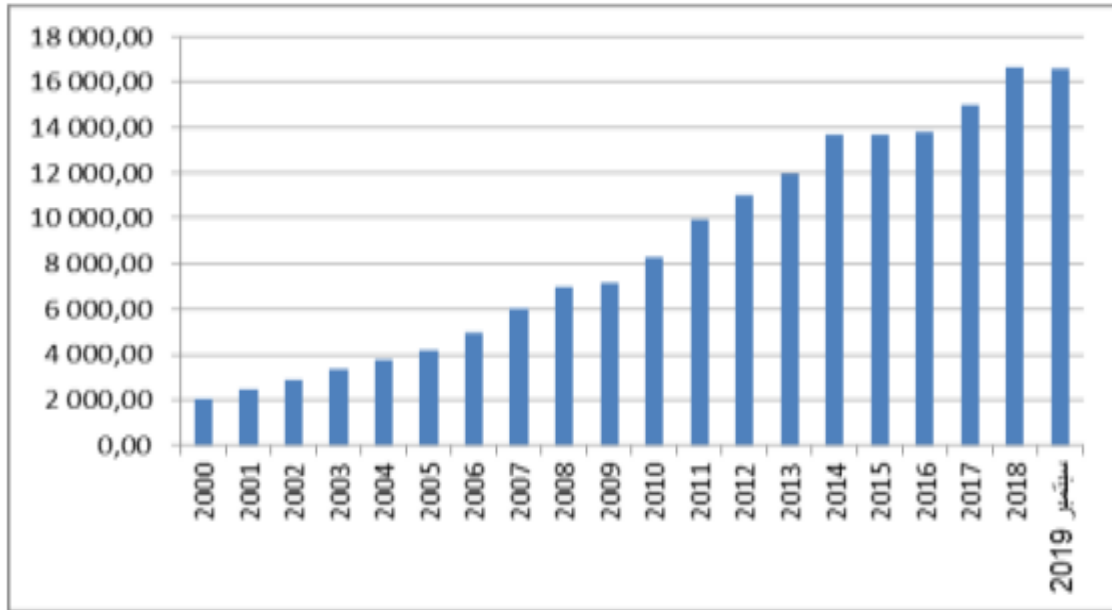
السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %	السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %
2000	2,022,53	-	2012	11.015.10	10.94
2001	2,473,51	22.30	2013	11.941.50	8.41
2002	2,901,53	17.30	2014	13.686.70	14.61
2003	3,354,42	15.61	2015	13.704.60	0.13
2004	3,738.04	11.44	2016	13.816.30	0.82
2005	4,157.58	11.22	2017	14.974.60	8.38
2006	4,933.75	18.67	2018	16.636.70	11.10
2007	5,994.61	21.50	2019	16.506.60	- 0.8
2008	6,955.97	16.04	2020	17.660.03	6.99
2009	7,173.05	3.12	2021	20.087.53	13.75
2010	8,280.74	15.44	2022	22.955.02	14.47
2011	9,929.19	19.91	-	-	-

المصدر: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 للباحثين ادبوب سارة ولسبع مريم،

جامعة الجزائر 03، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2021

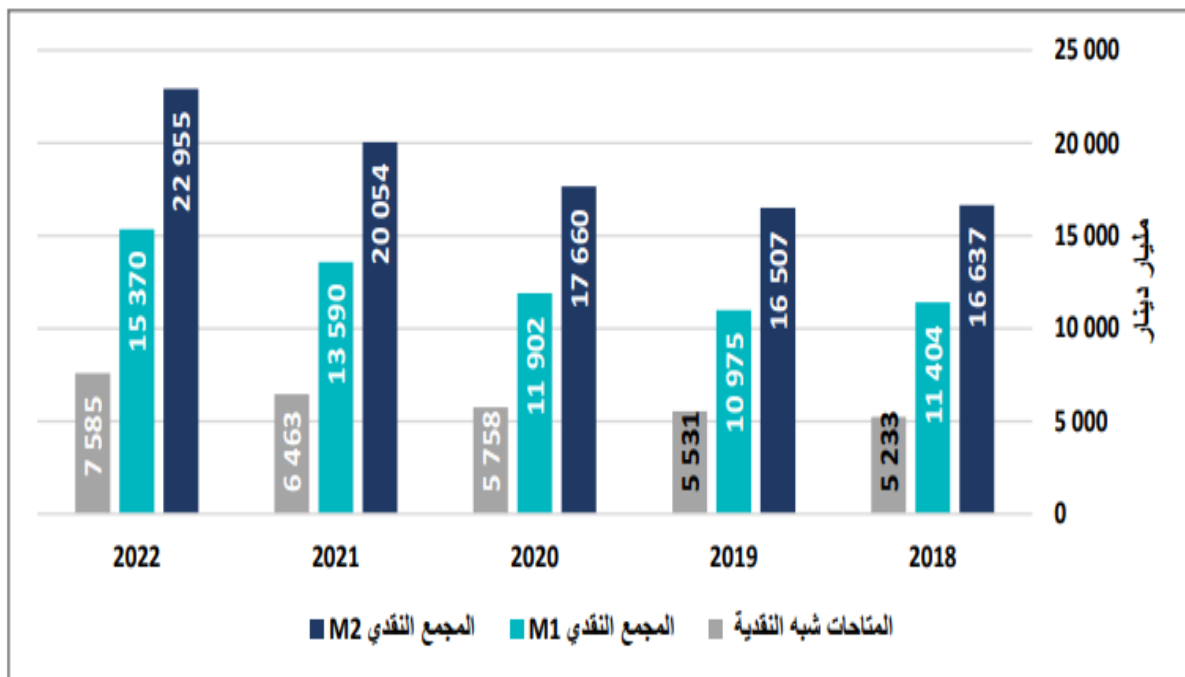
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، 2021، 2022

الشكل رقم (04) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2019)



المصدر: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 للباحثين ادوب سارة ولسبع مريم، بالاعتماد على الجدول رقم (02)

الشكل رقم (05) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2019-2022)



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

يلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2023 تميزت بالارتفاع المستمر، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذا لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها منذ سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تراوح معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2014) باستثناء سنتي 2009 و 2013 ما بين 10,94 و 21,50%، فخلال الفترة 2001-2004 (فترة برنامج الانعاش الاقتصادي ارتفعت الكتلة النقدية من 2.473.51 مليار دينار إلى 3.738,04 مليار دينار مع نهاية برنامج الانعاش، كما ارتفعت خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005 - 2009) من 4.157,58 مليار دينار إلى 7.173.05 مليار دينار في سنة 2009، لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010-2014) من 8.280,74 مليار دينار إلى 13.686,70 مليار دينار بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سني 2015 و 2016 الناجم عن الخيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتحديد بعض المشاريع، واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 68,38 و 11,10% على التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 14.974,60 مليار دينار في 16.636.70 مليار دينار، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 20,5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية الجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية المحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ بنك الجزائر، فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد. سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 نموا بنسبة 6,99% سنة 2020 ونسبة 13,75% سنة 2021 ونسبة 14,47% في سنة 2022 وهذا تنفيذا للسياسة النقدية لمواجهة الارتفاع المستمر في مستويات التضخم المسجل في جميع أنحاء العالم بعد الأزمة الصحية حيث طبق بنك الجزائر برامج هدفها الأساسي دعم النظام المصرفي من أجل حماية الاقتصاد الوطني من تأثير صدمة الجائحة.

سيطرة المجال غير الرسمي

سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات، حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخلها في هذا السوق لشراء السلع الاستهلاكية، كذلك كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملية الصعبة في السوق غير الرسمي تعرقل دور السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية ووجود السوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوطا تضخمية.

ب الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر
وتتمثل فيما يلي:

• التضخم المستورد.

يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طفت السلع التجهيزية الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع
الجدول التالي يوضح تطور الواردات في الجزائر:

الجدول رقم (03) تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: (مليون دولار)

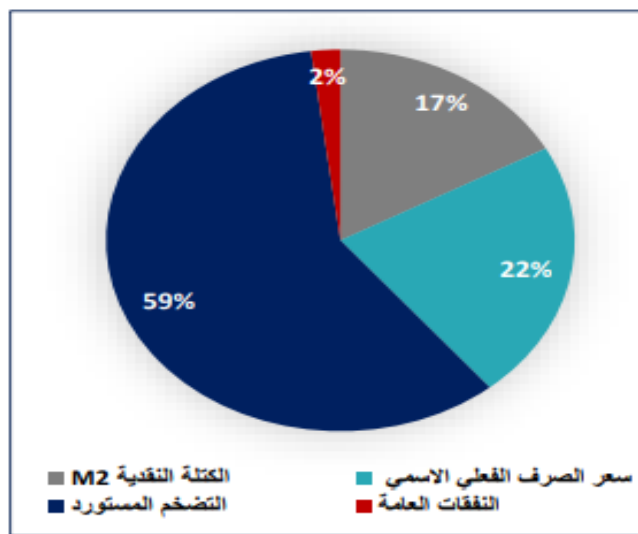
السنة	الواردات	السنة	الواردات	السنة	الواردات
2000	9.173	2008	39.479	2016	47.089
2001	9.940	2009	39.294	2017	46.059
2002	12.009	2010	40.473	2018	46.331
2003	13.534	2011	47.247	2019	41.935
2004	18.308	2012	50.376	2020	35.574
2005	20.357	2013	55.028	2021	37.464
2006	21.456	2014	58.580	2022	38.669
2007	27.631	2015	51.702	-	-

المصدر: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 للباحثين ادبوب سارة ولسيع مريم،
جامعة الجزائر 03، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2021
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، 2021، 2022

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الارتفاع المستمر في الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014) حيث بلغت أعلى مستوى لها ب 58.850 مليون دولار سنة 2014 مقابل 9.350 مليون دولار في سنة 2000، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط فضلا عن السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي تم الاعتماد فيها على زيادة حجم الواردات. تجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 شهدت انخفاضا طفيفا في الواردات حيث بلغت 39.294 مليون دولار مقابل 39.479 مليون دولار في سنة 2008، وهذا تحت تأثير الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية والناجمة عن انخفاض أسعار النفط إلى 61,60 دولار للبرميل في هذه السنة. وبخلاف الفترة السابقة، شهدت الفترة (2015-2019) - باستثناء سنة 2018 التي عرفت ارتفاعا طفيفا - انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 58.5850 مليون دولار في سنة 2014 إلى 51.702 مليون دولار في سنة 2015 في 41.935 مليون دولار في سنة 2019، وذلك على خلفية تراجع احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة الخيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، وهو ما فرض على بنك الجزائر اتخاذ جملة من التدابير الاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في بنك الجزائر. تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضع المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.

تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1 أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول. إلزامية التوطن المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها. تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية. حسب تقييم أجراه بنك الجزائر فإن ارتفاع التضخم سنتي 2021 و2022 يعود بشكل رئيسي إلى التضخم المستورد.

الشكل رقم (06) محددات التضخم سنة 2021



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

من خلال الفصل الأول وهذا المبحث نستخلص أن كل الدول تهدف إلى تحقيق معدلات مستقرة من التضخم، وذلك لكونه بعد عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسببا لعدة أضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد ينشأ التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات، أو بسبب زيادة تكاليف الانتاج، أو بسبب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وعليه ومن خلال دراسة تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلاته، ومن ثم التطرق إلى مختلف الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الجزائر للحد من التضخم، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها كالتالي:

سجل التضخم في الجزائر أدنى معدل له في سنة 2000 بـ 0.3% كأدنى معدل منذ الاستقلال وأعلى معدل له خلال فترة الدراسة في سنة 2022 و2023 بنسبة 9.27%. لا يمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في العوامل النقدية فقط، بل هناك أسباب أخرى تساهم في رفعه على غرار ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور العجز في الموازنة، التضخم المستورد وكذا ضعف المنافسة وتنظيم السوق.

انتهج بنك الجزائر سياسة استهداف التضخم كوسيلة للحد من معدلات التضخم، حيث تم تحديد معدل أقل من 3% كهدف منذ 2003 إلى غاية 2007، ثم كمجال مستهدف بين 3% و6% في سنة 2008 ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4% منذ 2009.

استخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية للحد من الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، من خلال رفع المبلغ الإجمالي لامتنصاص السيولة في أفريل 2012 من 1100 مليار دج إلى 1350 مليار دج، ليتم تثبيته عند حوالي 1350 مليار دج في 2013. كما قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإخبارية إلى 12% وإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1.5%.

بعد تعرض الجزائر للأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 واستمرارها حيث ارتفع التضخم العالمي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى جانب الاضطرابات في سلاسل التوريد، ففي سنوات 2020 و2021 و2022 واصل بنك الجزائر في تعزيز صمود القطاع البنكي ودعم الانتعاش الاقتصادي، حيث تم وضع برنامج خاص لإعادة التمويل لفائدة البنوك، بهدف ضمان سيولة إضافية للبنوك

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

➤ البيانات والمنهجية التجريبية:

سنقوم في تحليلنا بدراسة العلاقة بين التضخم في الجزائر كمتغير تابع والتضخم المستورد وسعر الصرف الفعلي الاسمي وعرض النقود كمتغيرات مستقلة خلال الفترة التي أعقبت جائحة كورونا، وهي الممتدة ما بين 2020-2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL).

لقد قمنا بجمع بيانات شهرية من يناير 2020 إلى غاية مارس 2023 حول المتغيرات التالية: مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وعرض النقود (M2)، وسعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER)، ومؤشر قيم وحدة السلع المستوردة (IUUVIG)، وهو المؤشر المعبر عنه بالتضخم المستورد، كونه المؤشر الرسمي المعتمد في هذا النوع من الدراسات وكذا البيانات والتحليلات الرسمية. تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات بنك الجزائر والمكتب الوطني للإحصاء الجزائري وبنك التسويات الدولية.

لقد قمنا بتحويل المتغيرات إلى النموذج اللوغاريتمي لإجراء تحليلنا الاقتصادي القياسي من أجل تقليل تأثير الاختلافات الكبيرة في قيمها وكذا التخفيف من حدة تباين وتفاوت بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بهدف خطية وتجانس البيانات.

➤ تصميم النموذج:

ويمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل على النحو التالي : $CPI = f(iuuvig, neer, m2, u)$

➤ تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

المتغير التابع: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمتغيرات المستقلة: التضخم المستورد، عرض النقود، سعر الصرف الفعلي الاسمي. حيث يصبح الشكل النهائي للنموذج:

$$\ln CPI = \alpha_0 + \alpha_1 \ln IUUVIG + \alpha_2 \ln NEER + \alpha_3 \ln M2 + u_i$$

حيث أن:

$\ln CPI$: لوغاريتم التضخم المحلي ممثلاً بمؤشر أسعار المستهلك.

$\ln IUUVIG$: لوغاريتم التضخم المستورد الذي يمثله مؤشر قيم وحدة السلع المستوردة.

$\ln NEER$: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الاسمي.

ln M2: لوغاريتم عرض النقود.

قبل تقييم النموذج، من الضروري دراسة ما إذا كانت السلسلة المذكورة مستقرة لتجنب حدوث الانحدار الزائف¹ (Cadoret, 2004, P: 320).

نظرًا لأن صحة تحليل بيانات السلاسل الزمنية تركز على الخطوة الأولى المهمة والتي تتمثل في التحقق من ثبات السلاسل الزمنية. يمكننا اختبار الثبات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لمتغيرتنا لتقدير النموذج " (Dikey DA) (Fuller (اختبار ADF) واختبار (PP) the Phillips-Perron (PP)). لذلك قمنا بإجراء اختبارين في هذا البحث: - The Augmented Dickey- Fuller (اختبار ADF) واختبار (PP) the Phillips-Perron (PP) .(and Fuller WA, 1979,pp 427 - 431).

أولاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

أحد العناصر الرئيسية لتحليل السلاسل الزمنية هي جذور الوحدة، والتي توضح كيف تظهر البيانات ميول عشوائية طويلة الأمد. قد تكون جذور الوحدة أحد مظاهر عدم الثبات في سلسلة زمنية، والتي يمكن أن يكون لها تداعيات مهمة للتنبؤ و النمذجة.

في بحثهم "جذور الوحدة والتكامل المشترك والتغيير الهيكلي" (1988)، تناول بيتر فيليبس وبيير بيرون عدة اختبارات لجذور الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، مثل اختبار فيليبس-بيرون (PP) واختبار ديكي-فولر المعزز أو المطور (اختبار ADF). تقارن هذه الاختبارات الإحصائيات المرصودة بالنماذج المفترضة لعدم الثبات، والتي تسمح للباحثين بتقييم ما إذا كانت السلسلة ثابتة أو لها جذر وحدة²

الجدول رقم 04: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF و PP :

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
Variables		lnCPI	lnIUVIG	lnM2	lnNEER
With Constant	t-Statistic	3.1800	-7.9910	-1.4285	-1.8479

¹ - Cadoret Isabelle. (2004). Econometric analysis: principles and applications. Journal of Econometrics, 25(3). PP 319-330.

²- Peter C.B. Phillips, Pierre Perron .Unit Roots, Cointegration, and Structural Change". Econometrica. Year: 1988. Volume: 55. Issue: 2. Pages: 277-301

	<i>Prob.</i>	1.0000	0.0000 (***)	0.5582	0.3525
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4507	-10.9662	-1.1155	-1.3478
	<i>Prob.</i>	0.3493	0.0000	0.9130	0.8600
Without Constant & Trend	t-Statistic	6.9161	0.2888	-0.1771	1.0155
	<i>Prob.</i>	1.0000	0.7682 (n0)	0.6158	0.9154
	<u>At First</u>				
	<u>Difference</u>				
Variables		d(lnCPI)	d(lnIUVIG)	d(lnM2)	d(lnNEER)
With Constant	t-Statistic	-5.9259	-4.9223	-3.4960	-8.5115
	<i>Prob.</i>	0.0000	0.0003	0.0137	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.7277	-5.7404	-4.3779	-9.3411
	<i>Prob.</i>	0.0000	0.0002	0.0068	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4878	-1.8699	-3.5382	-8.4534
	<i>Prob.</i>	0.0009	0.0593	0.0008	0.0000

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
<u>At Level</u>					
Variables		lnCPI	lnIUVIG	lnM2	lnNEER
With Constant	t-Statistic	2.3580	-2.9138	-1.9226	-1.8611
	<i>Prob.</i>	0.9999	0.0462 (**)	0.3187	0.3465

With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1316	-10.6322	-1.9981	-0.1033
	<i>Prob.</i>	0.1146	0.0000 (***)	0.5832	0.9929
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.9555	0.4593	-0.1931	0.7584
	<i>Prob.</i>	1.0000	0.8125 (n0)	0.6099	0.8736
At First Difference					
Variables		d(lnCPI)	d(lnIUVIG)	d(lnM2)	d(lnNEER)
With Constant	-5.2313	-4.7659	-3.5336	-8.5115	-5.2313
	0.0001	0.0004	0.0125	0.0000	0.0001
With Constant & Trend	-6.3670	-5.7404	-4.3590	-8.8912	-6.3670
	0.0000	0.0002	0.0072	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	0.5771	-0.6464	-3.5780	-8.4506	0.5771
	0.8356	0.4300	0.0007	0.0000	0.8356

- Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال مخرجات Eviews يمكننا القول إن سلسلة IUVIG ثابتة في المستوى، في حين أن CPI وM2 وNEER ليست ثابتة في نفس المستوى، في حين وصلت المتغيرات إلى الثبات عند مستوى الدلالة 1%، 5% و 10% بعد أخذ الفارق الأول. من خلال النتائج المبينة في الجدولين أعلاه يتضح أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة، فبعضها مستقر عند المستوى CI(0)، والبعض الآخر مستقر عند الدرجة الأولى CI(1). إن تعدد وتفاوت درجات الاستقرار يؤكد مدى ملاءمة استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL لفحص وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

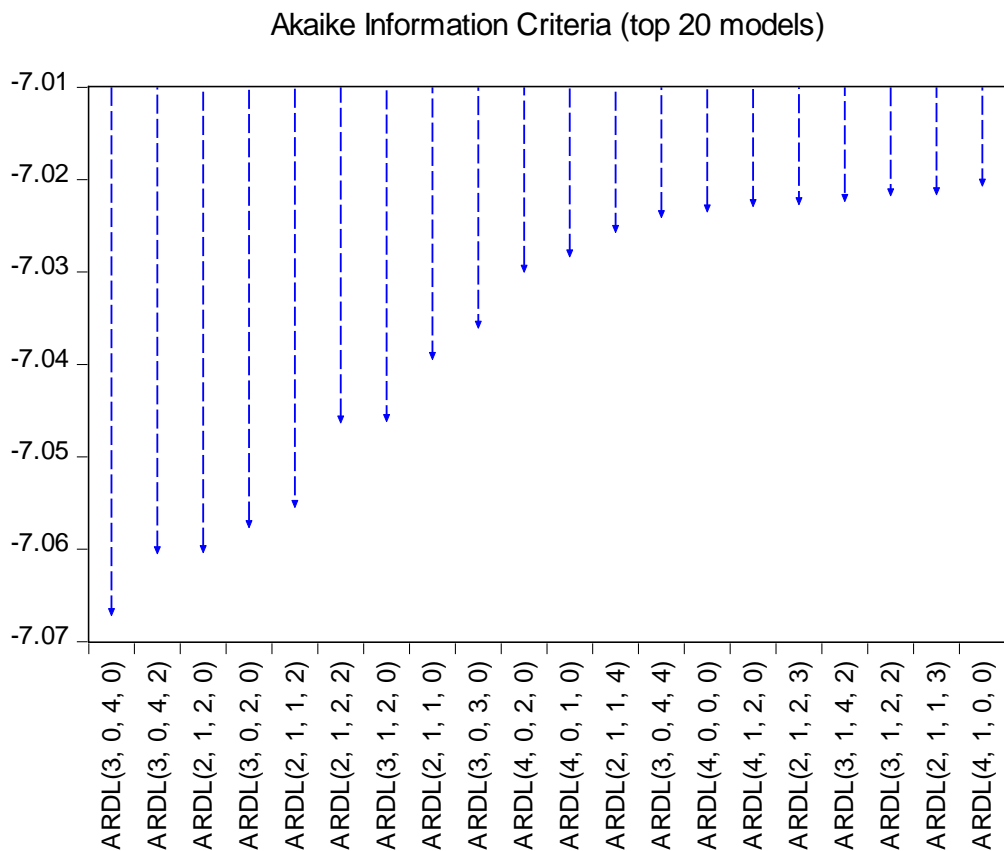
ثانيا- اختبار التكامل المشترك:

الفصل الثاني: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

من خلال اختبار ثبات السلاسل الزمنية و مدى استقراريتها، تبين أنها ليست مستقرة عند نفس المستوى و بالتالي فهي ليست متكاملة من نفس الدرجة، ولذلك سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. و من أجل فحص التكامل المشترك، نمر بالمراحل التالية:

1- درجة تأخير نموذج ARDL:

قبل تقدير معادلة ARDL، يجب أن نحدد عدد درجات التأخر المثلى لهذا النموذج باستخدام معيار (Akaike Information). ولتحديد فترة التأخر الأمثل في النموذج، سوف نقوم باختيار أصغر القيم المقدمة من طرف هذا للمعيار. وهذا ما يظهره الشكل التالي:



كما هو مبين في الشكل رقم (02)، يمكننا أن نستنتج أن التأخر الزمني الأمثل وفقا لمعيار المعلومات Akaike لنموذج ARDL هو (4-1-0-0) بالنسبة لكل من NEER، M2، IUUVIG، CPI على التوالي. لذلك سوف نستخدم هذا التأخر الزمني.

2. نتائج اختبار الحدود:

Test Statistic	Value	I(0) bound	I(1) bound	Significance level
F-statistic	7.132482	2.37	3.2	10%
		2.79	3.67	5%
		3.15	4.08	2.5%
		4.428	4.66	1 %

يبين الجدول (05) نتائج اختبار الحدود، والتي نلاحظ من خلالها أن القيمة الإحصائية ($F=7.132482$) تتجاوز الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستوى الدلالة 10%، 5%، و 2.5% و كذا 1%. ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة المدى، مما يقودنا إلى استنتاج وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج. مما يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين التضخم المحلي من ناحية (كمتغير تابع)، وعرض النقود وسعر الصرف الفعلي الاسمي والتضخم المستورد من ناحية أخرى (كمتغيرات مستقلة مفسرة).

3- نموذج تصحيح الخطأ ECM :

نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM :

Table 06 : ARDL estimation results (short-run equation) :

Conditional Error Correction Regression				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-8.940007	1.544047	-5.789984	0.0000
CPI(-1)*	-1.505809	0.261326	-5.762184	0.0000
IUVIG**	0.033508	0.020563	1.629513	0.1163
M2(-1)	1.036414	0.178302	5.812687	0.0000
NEER**	-0.094723	0.047504	-1.994006	0.0576

يمثل المتغير التابع يكون معنوي من الناحية الاحصائية لأن المعنوية أقل من 5 بالمائة، و بالتالي نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل عند مستوى 5 بالمائة، بما يعني أن هذه القيمة المقدرة معنوية قيمتها تختلف عن 0 (الشرط اللازم)، كما أن الشرط الكافي متوفر أيضا و هو أن المعلمة سالبة (معنوية و سالبة)، معنوية تعني أن هناك علاقة في الأجل الطويل. في حين أن سالبة تعني أن هناك علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل، و هناك إمكانية لتصحيح الأخطاء قصير الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

أي أن المتغيرات المفسرة ترتبط بعلاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع. و هذه القيمة (القيمة المطلقة) -1.505809 تمثل نسبة الأخطاء التي يمكن تجتازه في واحدة الزمن، أي إذا حدثت صدمة الآن كل شهر نستطيع أن نتخلص من حوالي 1.5 بالمائة من آثار هذه الصدمة. بمعنى آخر، ما هو الزمن اللازم للعودة إلى الوضع التوازني و تجاوز كل هذه الصدمة. هو عبارة عن مقلوب هذه القيمة (القيمة المطلقة)، و تساوي تقريبا 67 (حاصل قسمة 1 على 0.015 = 67 شهر). و هذا معناه أننا نستطيع أن نمحو آثار هذه الصدمة كاملة بعد مرور 67 مشاهدة (شهر)، أي حوالي 05 سنوات. و بعبارة أخرى، إذا حدثت صدمة قصيرة المدى الآن، فسوف يتعافى الاقتصاد بالكامل من هذه الصدمة في غضون 67 شهراً.

تأخذ المعادلة طويلة المدى الشكل التالي:

$$CPI = 0.2368 * IUUVIG + 0.3646 * M2 - 0.2614 * NEER - 2.5546$$

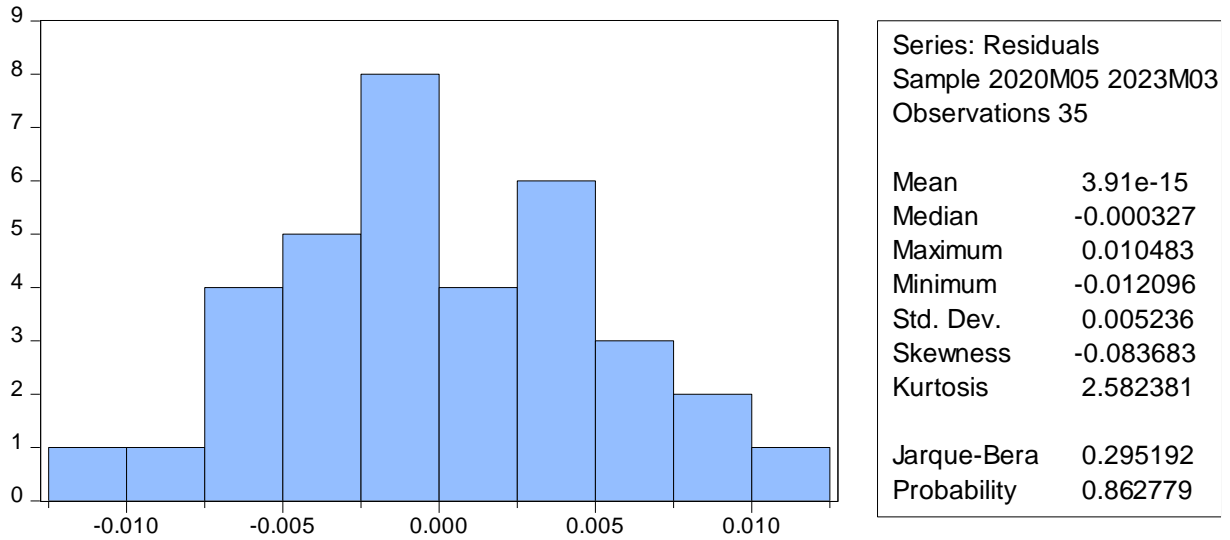
المعاملات المرتبطة M2 و IUUVIG إيجابية وذات دلالة إحصائية (0.23 و 0.36 على التوالي) و تتوافق مع التوقعات النظرية. بمعنى آخر، تؤدي زيادة المعروض النقدي بنسبة 1% إلى زيادة التضخم بنسبة 36%. في حين أن ارتفاع التضخم المستورد بنسبة 1%، معبرا عنه بمؤشر قيم وحدة السلع المستوردة، يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 23%. وبناء على ما سبق يمكننا القول أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية بحتة إلى حد ما، غير أن العوامل الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد تلعب دورا تأثيريا مهما في تفسير ارتفاع الأسعار التي شهدها الاقتصاد الوطني مؤخراً.

وفيما يتعلق بسعر الصرف الإسمي، فهو سلبي وذو دلالة إحصائية. ولذلك فهو يتوافق مع التوقعات النظرية، ويمثل المعامل القوي الثاني من حيث القوة التفسيرية في نموذجنا. وبالتالي فإن تأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري له تأثير كبير على التضخم. وفي الواقع، يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1 في المائة إلى زيادة التضخم بنسبة 26 في المائة.

ثالثا- اختبار صلاحية النموذج:

من أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب أي تقدير متحيز، من الضروري اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من الصحة. سوف نتحقق من قوة نموذجنا من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB):



من الشكل (03) نلاحظ أن إحصائيات JB للتوزيع الطبيعي أقل من عتبة 5.99 باحتمال أكبر من 05%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (اختبار LM):

الجدول 07 : نتائج اختبار Breusch-Godfrey (اختبار LM):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.092550	Prob. F(2,22)	0.9120
Obs*R-squared	0.292019	Prob. Chi-Square(2)	0.8641

من الجدول رقم الذي يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، نلاحظ أن الاحتمالية المتعلقة بـ LM تتجاوز 05%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط. و منه يمكن القول أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

3- اختبار ثبات التباين للبواقي (Heteroskedasticity):

الجدول 08: نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity:

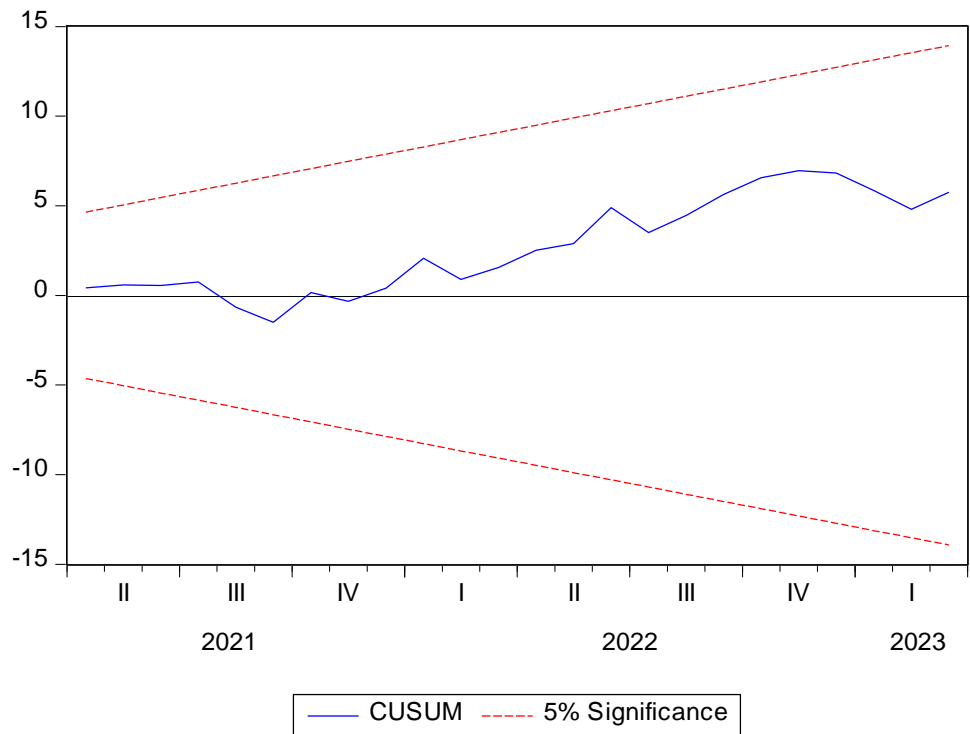
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.146728	Prob. F(1,32)	0.7042
Obs*R-squared	0.155187	Prob. Chi-Square(1)	0.6936

تساعدنا نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي heteroskedasticity الموضحة في الجدول أعلاه R-squared والتي تزيد عن 05%، على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء. و بالتالي بواقي النموذج لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

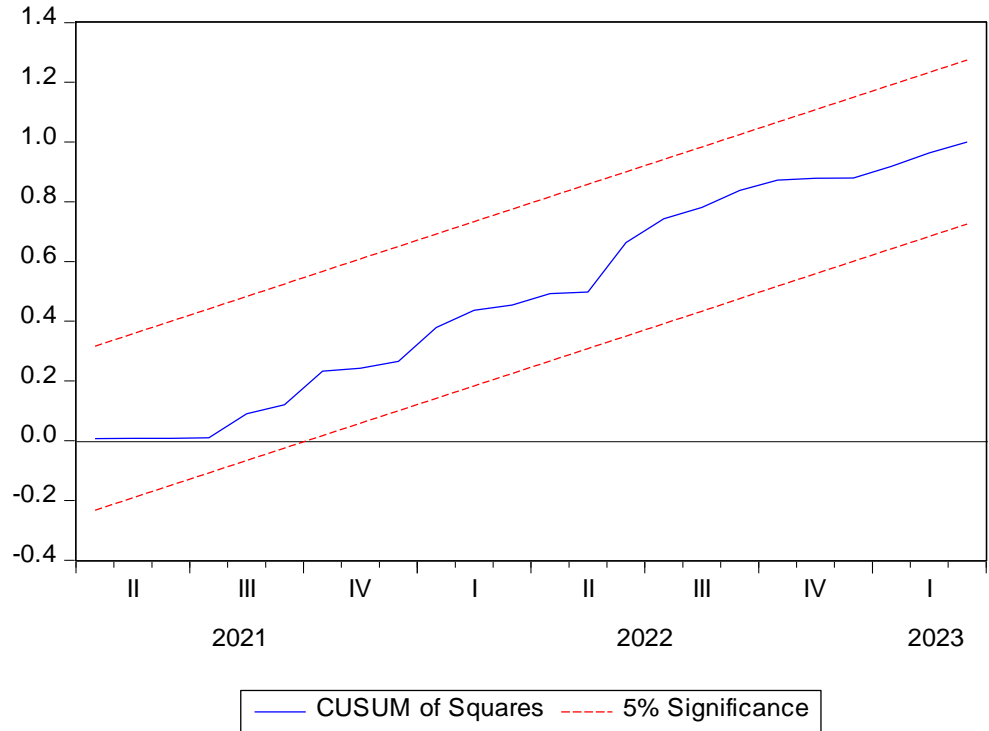
4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج (اختبار CUSUM و CUSUMSQ):

الشكل 04: نتائج اختبار CUSUM :



من خلال الشكل أعلاه نجد أن إحصائية CUSUM تقع داخل مجال الثقة ضمن حدود الثقة 05 بالمائة، و بالتالي نقول أن معلمات النموذج الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة و ثابتة.

الشكل 05: نتائج اختبار CUSUMSQ:



ونفس الشيء بالنسبة لاختبار Kolmogorov-Smirnov المعتمد على إحصائية CUSUMSQ. نجد أن المعلمات تتحرك في نفس مجال الثقة، أي أن هناك توافق بين المعلمات طويلة الأجل و المعلمات قصيرة الأجل و بالتالي المعلمات مستقرة. و منه لا يحصل أي تغير هيكلي ضمن النموذج خلال فترة الدراسة.

من خلال اختبارات صلاحية النموذج أعلاه، يمكن القول أن هذا النموذج جيد من الناحية الاحصائية و من الناحية الاقتصادية، و يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالسنوات المقبلة، و بناء عليه يمكن مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية في رسم السياسات المناسبة لمعالجة التضخم و رسم سياسة استهدافه.

شرح ومناقشة النتائج:

أظهرت نتائج دراسة التضخم في الجزائر حساسية معتبرة جدا لأسعار الواردات بلغت قرابة الربع، بنسبة 23 بالمائة، و هو الأمر الذي تؤكدته الكثير من الدراسات والتحليلات في دور التقلبات في أسعار السلع لدى الشركاء التجاريين و أهميتها الكبيرة في تفسير التضخم.

تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Geoffrey Tootell's) في مقالته "Globalization and U.S. Inflation"، و ذلك عندما توصل إلى أن زيادة الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى استيراد سلع أرخص من الخارج.

وإذا حلت هذه الواردات الأرخص محل السلع والخدمات المنتجة محليا في السوق المحلية، فسوف يتحول المستهلكون إلى هذه الواردات، مما قد يؤدي إلى انخفاض التضخم. غير أن الذي حدث في الجزائر هو العكس، أي أن المستوى العام للأسعار لدى الشركاء التجاريين قد ارتفع، الأمر الذي رفع معه مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج دراسة كل من **Imène Laourari And Mustapha Abderrahim** بعنوان " **Inflation Dynamics And Determinants In Algeria: An Empirical Investigation**

الصادرة عن بنك الجزائر عام 2022، أن أهمية التضخم المستورد زادت فعلا بعد أزمة كوفيد-19، حيث خلصت إلى أن التضخم المستورد هو المحدد الرئيسي لمؤشر أسعار المستهلك في عام 2021، حيث وصلت القوة التفسيرية لمؤشر أسعار الواردات إلى 59%. الأمر الذي جعل التضخم العالمي بعد صدمة الجائحة هو المحفز الرئيسي للعملية التضخمية في الجزائر عبر قناة الاستيراد.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن المحددات الرئيسية للتضخم المحلي بالإضافة إلى التضخم المستورد هي عرض النقود وسعر الصرف الفعلي الاسمي. وبالفعل، فقد بلغ متوسط مساهمتها في التضخم خلال فترة الدراسة 61%.

أثبت عرض النقود M2 أنه متغير مهم في المساعدة على تفسير التضخم عند مستويات مختلفة خلال الفترة الزمنية التي تم اختبارها، وهو الأمر الذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وذلك بمتوسط مساهمة قدره 36 في المائة، محتلا بذلك المرتبة الأولى. ويمكن تفسير ذلك ببرنامج التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي) الذي نفذه بنك الجزائر بين عامي 2017 و2019. وبحسب الأرقام الرسمية لبنك الجزائر، فقد أدت هذه السياسة إلى طباعة أكثر من 6500 مليار دينار جزائري. مما يدل على أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية إلى حد كبير في الجزائر، الأمر الذي يتوافق مع مخرجات دراستنا القياسية.

أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الاسمي، فقد وجدنا أن تأثير انخفاض قيمة الدينار له تأثير مهم على التضخم، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار بنسبة 01% إلى زيادة التضخم بنسبة 25%.

وكان ذلك متسقاً مع نتائج دراسة حديثة أجراها كل من الاقتصاديين "Smith J and Martinez" عام 2023، حيث بحثا تأثير سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) على معدل التضخم في عينة من الأسواق الناشئة. وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الفعلي الاسمي والتضخم في الدول المختارة. حيث وجدوا أن انخفاض سعر الصرف الفعلي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة متوسطة في التضخم بنسبة 0.2% و0.5% على المدى القصير والمدى الطويل على التوالي.

وعلى الرغم من أن اتجاه التأثير كان هو نفسه في البحثين، إلا أن نسبة التأثير كانت مختلفة. كشفت دراستنا أن تأثير تقلبات أسعار الصرف في الجزائر على التضخم قد بلغ 25%، وهو ما يظهر بما لا يدع مجالاً للشك حساسية

مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر لسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري. وذلك على عكس النتيجة التي تم الحصول عليها في دراسة "Smith J and Martinez"، حيث كان التأثير محدودا ومضبوطا، بين 0.2 و0.5.

ويمكن تفسير ذلك بالانفتاح التجاري للجزائر، وكذا التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو، الذين يعتبران عملتان رئيسيتان في تكوين سلة عملات الشركاء التجاريين للجزائر. فقد انخفض سعر العملة الوطنية من 70 دينار مقابل الأورو الواحد في جانفي 2000 إلى 159 دينار مقابل الأورو في جانفي 2022. في حين انخفض سعر العملة الوطنية من 68 دينار مقابل الدولار الواحد في جانفي 2000 إلى 147 دينار مقابل الدولار في جويلية 2022. وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار الجزائري ستؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة حتما وحتى وإن بقيت الأسعار مستقرة لدى الشركاء التجاريين للجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى التعرف على المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر عقب أزمة كوفيد 19، من خلال تحليل البيانات الشهرية من جانفي 2020 إلى مارس 2023. وفي ضوء ذلك بحثنا عن أدلة تجريبية على وجود علاقة قوية طويلة المدى بين التضخم وبعض المحددات التي تم تسليط الضوء عليها في الأدبيات الاقتصادية النظرية.

وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL وتطبيقه على مجموعة من المتغيرات المختارة المتوافقة مع النظرية الاقتصادية وجدنا دليلا واضحا على وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم في الجزائر من ناحية وعرض النقود وسعر الصرف الفعلي الاسمي ومؤشر أسعار الواردات في الجزائر من جهة أخرى.

والنتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها هي أن عرض النقود يمثل أحد المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر، مما يؤكد حقيقة أن التضخم في الجزائر يعتبر ظاهرة نقدية إلى حد بعيد، وهو الأمر الذي يتوافق مع الطرح النقدي الذي أتت به النظرية الكلاسيكية و أقرته مدرسة شيكاكو بزعامة الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان). بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف القدرة الإنتاجية للجزائر وعدم توفر بدائل للناتج المحلي يجعلها عرضة لتقلبات سعر الصرف ويعرضها لمستويات تضخم مستمرة وعالية من خلال انخفاض قيمة الدينار الجزائري، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية رغم استقرارها في الخارج.

علاوة على ذلك، تلعب الأسباب الخارجية لارتفاع الأسعار، خاصة التضخم المستورد لدى الشركاء التجاريين، دورا إضافيا في تفسير التضخم في الجزائر، خاصة بعد الاتجاه الأخير للتضخم العالمي الذي أثر على معظم اقتصادات العالم بعد وباء كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعياته على أسعار المواد الأولية والسلع الاستهلاكية. ومن المؤكد أن تأثير التضخم المستورد أصبح أكثر وضوحا.

إن فهم هذه العوامل الخارجية أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات في اكتشاف الأسباب الجذرية للتضخم وصياغة السياسات المناسبة لاستهدافها، لأن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يزيد من تعقيد تحليل الاتجاهات التضخمية.

وعليه ينبغي لواقعي السياسات أن يأخذوا في الاعتبار تداعيات تقلبات أسعار الصرف وحجم المعروض النقدي عند صياغة أطر السياسة النقدية التي تستهدف استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي القوي المستدام، وكذلك العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة تشجع الإنتاج المحلي، من خلال تحسين شروط التمويل وتحديث الحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

❖ الكتب:

- 1 - أصول الاقتصاد الكلي، برينيه و إ.سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989 : ص 302،
- 2 - مدخل لعلم الاقتصاد، د.سكينة بن حمود، الفصل الثامن، ص 163

❖ المجلات:

- 1- بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة بومرداس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، 2013.
- 2 - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 107، نوفمبر 2011
- 3- د بن دقفل كمال ، مؤشرات التضخم في الجزائر ، دراسات اقتصادية 2013 ، جامعة زيان عاشور الجلفة
- 4 - شباب زينب، طالبي الميسوم، تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر ، دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 03(2022). جامعة زيان عاشور الجلفة 2022.
- 5 - بديار أحمد، بن قدور علي، زيتوني عبد الكريم، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية ، المجلد 11 (العدد 01-2022) ، جامعة غليزان 2022.
- 6- علي مكيد، علاء الدين عشيظ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (2015-1990)، بحوث اقتصادية عربية 2017، جامعة يحيى فارس المدية الجزائر
- 7 - المومن عبد الكريم، دراسة أثر صدمة سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية جويلية 2022، جامعة أدرار
- 8 - د شعيب بونوة، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011

- 9 - تومي صالح _ سليمة لفضل، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر، 2020،
_ جامعة الجزائر 03،
- 10 - د شقبق عيسى، د بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في
الجزائر، بحوث العدد 11، 2017، جامعة الجزائر 03
- 11 - زميت فؤاد، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، جامعة برج
بوعريج تاريخ النشر: 2018-09-30
- 12- ادبوب سارة ولسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019، جامعة الجزائر
03، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2021

❖ المذكرات والأطروحات:

- 1 - السعيد هتمات ، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990 –
2020 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فرع العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2021
- 2 - بركان زكية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه
2010 م بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر 3
- 3 - بقبق ليلي أسمهان ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية - دراسة قياسية ، مذكرة
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك 2014 -2015،
بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
- 4 - دبات أمينة ، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير
بالعلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، 2014-2015 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- 5- زروخي محمد، غزلاني أسامة ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية 2009_2014
، مذكرة تخرج ماستر معهد العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة قالم، السنة الجامعية 2016-2017.

❖ تقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022
- 2- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الثلاثي الثالث 2023

❖ بيانات:

1 - عدنان فرحان، نظرية التوقعات الرشيدة، جامعة البصرة، مقال عدد 5201، بتاريخ 2016/06/22.

الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577>

2- بيان صحفي رقم 27/23 مؤرخ في 01 فيفري 2023 للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق

الاقتصاد الجزائري، (الرابط: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf>

([executive-board-concludes-2022-article-iv-consultation-with-algeria](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf)